

تعليقات مقدمة من الدول الأعضاء على الوثيقة A/48/3
(خطة الويبو للأجل المتوسط 2010 – 2015)

يتضمن هذا المرفق بالتقرير العام تعليقات خطية على الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط كما قدمتها الدول الأعضاء عقب النظر في الخطة (الوثيقة A/48/3) في سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين لجمعية الدول الأعضاء في الويبو. ويرد محضر مناقشة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط من جانب جمعيات الدول الأعضاء تحت البند 9 من جدول الأعمال في هذا التقرير.

ووردت التعليقات الخطية للنشر في هذا المرفق من الوفود التالية:

1. أستراليا
2. بنغلاديش
3. بلجيكا
4. كندا
5. شيلي
6. الدانمرك
7. مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية
8. غينيا الاستوائية
9. السويد
10. سويسرا
11. الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن مجموعة البلدان العربية
12. ترينيداد وتوباغو
13. المملكة المتحدة
14. الولايات المتحدة الأمريكية
15. أوروغواي
16. زامبيا

أستراليا

الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط

تعليقات أستراليا

ترى أستراليا أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط تعطي نظرة رفيعة المستوى للمنظمة توازن بعناية أدوار الويبو باعتبارها مورداً لخدمات الملكية الفكرية ووكالة لسن القواعد والمعايير، وتولي اهتماماً للبعد التنموي المهم في عمل الويبو.

ورحبت أستراليا بالمسار التشاوري الشامل والشفاف وبالعمال الشاق الذي أنجز لإعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، وتعتبر أن نصها يوجد توازناً مناسباً بين مختلف آراء الدول الأعضاء. كما أننا ندعم الاستعراض النصفي لهذه الخطة باعتباره آلية مفيدة لضمان تواصل وجهة النتائج الاستراتيجية المتوخاة والاستراتيجيات المحددة للويبو.

وترى أستراليا أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ستوفر خارطة طريق فعالة تضمن قدرة نظام الملكية الفكرية الدولي على التصدي للتحديات التي نشأت عن التطور السريع للظروف التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي نحيا ونعمل ونبدع فيها. ونحن نود أن نوجه الانتباه إلى عدد من المجالات التي تكثسي أهمية خاصة بالنسبة إلى أستراليا.

وبالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي الأول، ترحب أستراليا بالتركيز على الإطار المعياري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من سير نظام الملكية الفكرية المتعدد الأطراف. ويتيح هذا التركيز الفرصة أمام المنظمة لكي تدعم الدول الأعضاء في دراسة الحاجة الراهنة والمستقبلية إلى اقتصاد معرفي عالمي متكامل، كما أنه يضمن أن يكون هذا النظام قادراً على مواكبة التغيرات.

وفي هذا السياق تشير أستراليا إلى أن العقد الماضي شهد نقصاً في التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن وضع القواعد والمعايير، ولم تكن الدول الأعضاء قادرة على التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من المجالات. ونحن نرحب بالنتائج الإيجابية التي أحرزت مؤخراً في سياق اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية، لكن يحدونا الأمل في أن تعمل الدول الأعضاء يداً في يد لتحقيق تقدم مشابه في أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

وبالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي الثالث، ترحب أستراليا بالإقرار بالحاجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر. وتتنوع احتياجات مكاتب الملكية الفكرية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وستقدم المقاربة التفضيلية المتبعة دعماً مناسباً إلى تطوير قدرات هذه المكاتب لكي تساهم بأقصى فعالية في سير النظام وتطوره.

وبالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي السادس، تؤيد أستراليا اصطلاح الويبو بدور ريادي في بناء التعاون الدولي الاستراتيجي بشأن قضايا الملكية الفكرية.

وتلتزم أستراليا التزاماً صارماً بتنفيذ وتعميم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ونحن نرى أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط تقر إقراراً مناسباً بضرورة إيجاد توازن بين أدوار الويبو باعتبارها مورداً لخدمات الملكية الفكرية ووكالة لسن القواعد والمعايير، مع إيلاء الاهتمام الواجب للبعد التنموي المهم في عملها.

ونحن نشدد على أهمية اتباع مقاربة متحفظة في جميع مجالات برنامج الويبو وميزانيتها، بما في ذلك ضرورة الموازنة بين الطلبات على الخدمات والإيراد الفعلي الآتي من نظم الويبو العالمية للملكية الفكرية. ونشير في هذا الصدد إلى الأهمية الأساسية التي نوليها إلى مواصلة إصلاح خدمات المنظمة - بما فيها خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات - لكي تكون قادرة على تحقيق نتائج تلبى احتياجات مودعي الطلبات والمكاتب والجهات الأخرى، الأمر الضروري لضمان أن تبقى خدمات الويبو في المكان المركزي الذي تحتله في إطار الملكية الفكرية الدولي وتمويل الويبو. ونحن نرى أن التوجه الاستراتيجي المقترح في هذه الخطة يوازن على نحو مناسب بين هذه الجوانب من عمل الويبو.

وتأخذ أستراليا في الحسبان التحدي الذي يطرحه الانتعاش الهش للاقتصاد العالمي، مما يعني أن الوييو لا يمكنها أن تتنبأ بإيراداتها بثقة. وعليه نحن نعي الضرورة المحتملة لتقييم الأولويات على الأجل القصير وتحديد المجالات التي يمكن فيها توفير التكاليف. ونحن نرحب بالمناقشة المثمرة والمتركرة التي دارت بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة من خلال مسار وضع البرنامج والميزانية العادية.

البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية
في جنيف

تعليق مقدم من وفد بنغلاديش على خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010 - 2015

تكن بنغلاديش كل تقدير للمسار التشاوري الذي أجرته الأمانة لإعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ونحن نود أن نعرب عن تقديرنا للأمانة لأنها أخذت في الحسبان التحديات والشواغل التي تقلق البلدان الأقل نمواً، ولا سيما تحت الهدفين الاستراتيجيين الثاني والثالث. ونظراً لأن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية أدرج في جميع أنشطة المنظمة، فمن المتوقع أن تؤخذ احتياجات البلدان الأقل نمواً والتحديات التي تواجهها بشكل متزايد في الحسبان في جميع برامج الويبو وأنشطتها. وعليه يود الوفد أن تنعكس هذه التحديات والشواغل في "مقدمة" المدير العام. ونظراً للإقرار بجانب العالمية، تواجه البلدان الأقل نمواً باستمرار تحديات معينة في رسم دور الملكية الفكرية من أجل تعزيز الابتكار والنمو والتنمية في اقتصاداتها. وستستلزم هذه التحديات إيجاد حلول محسوبة بدقة ومطوعة نظراً لأن غالبية البلدان الأقل نمواً حول العالم لا تزال تسجل زيادة في وتيرة النمو من خلال زيادة التصنيع.

ويؤيد الوفد الاقتراح المقدم بتعريف جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على أنه إطار مرجعي شامل للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وفي هذا السياق يعد الرسم البياني الذي يوضح الصلات بين جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأهداف الويبو الاستراتيجية مفيداً على وجه الخصوص. وجدول أعمال الويبو بشأن التنمية هو تطور بارز في تاريخ المنظمة التي تستحق التقدير الواجب في وثيقة مهمة مثل الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ويشير إعلان الويبو الوزاري بشأن **البلدان الأقل نمواً لسنة 2009** إشارة خاصة إلى جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ويرسم الطريق أمام المنظمة لدعم البلدان الأقل نمواً لكي تطور سياساتها وبنيتها التحتية في مجال الملكية الفكرية. ولا تزال خطة العمل المكونة من عشر نقاط بشأن **البلدان الأقل نمواً** هي مخطط تصميم خدمات الدعم التي تقدمها الويبو إلى البلدان الأقل نمواً على الأجلين القصير والمتوسط. ويود الوفد أن يغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض التعليقات العامة في هذا الصدد على بعض الأهداف الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، وهي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية

إنما وضع إطار قانوني دولي متوازن ومنصف بشأن الملكية الفكرية لهو أمر حاسم لضمان أن تكون لدى البلدان الأقل نمواً القدرة على أن تصبح صاحبة مصالح حقيقية في نظام الملكية الفكرية الدولي. وستلتزم البلدان الأقل نمواً بدعم المستدام والملموس من الويبو تيسيراً لمشاركتها الكاملة والفعالة في وضع القواعد والمعايير بشأن الملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وينبغي للاتفاقات الدولية التي من المتوخى إبرامها على الأجل المتوسط تحت هذا الهدف الاستراتيجي أن تستمر في أن تضمن أحكاماً تتعلق بالمرونة والاستثناءات والتقييدات لصالح البلدان الأقل نمواً بما يدفع بجهودها التنموية إلى الأمام. ويتعين أن تكون الدراسات التقنية التي تجريها الويبو والتي توفر المعلومات الأساسية متوازنة وموضوعية وقائمة على القرائن لكي تعكس التحديات المختلفة الشائعة والدقيقة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً. وعادة ما قد يؤدي عرض الخطوط العريضة لوضع البلدان الأقل نمواً إلى تحقيق نتائج عكسية، وثمة ضرورة لأخذ هذا الأمر في الاعتبار أكثر فأكثر. ويجب أن يُبقي وضع القواعد والمعايير الدولية أساساً على حيز السياسات العامة الحاسم لكي توأم هذه البلدان سياساتها في مجال الملكية الفكرية دعماً لاستراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية لديها. وستستفيد البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص من اتباع مقاربة انتقائية في استخدام أدوات الملكية الفكرية هذه التي يمكن أن تعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها وأن تساعد على إضفاء قيمة اقتصادية وتجارية على منتجاتها وخدماتها الأصلية. ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية دعم تكوين الكفاءات القائمة على الاحتياجات والمناسبة لدى البلدان الأقل نمواً في هذا السياق.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول

إن الويبو باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة فإنها أول مورد لخدمات الملكية الفكرية للبلدان الأقل نمواً. وفي الواقع سيستمر مدى الخدمات التي تقدمها الويبو إلى البلدان الأقل نمواً وتأثيرها في أن يكونا المقياس الرئيسي لنجاح هذه الخدمات. وفي حين تركز المنظمة على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها إلى زبائنها في العالم، ينبغي أن تواصل المشاركة في تصميم خدماتها ومواءمتها لصالح المنتفعين من البلدان الأقل نمواً. وفي هذا السياق يؤيد الوفد الأهداف الرئيسية الأربعة المحددة في استراتيجيات هذا الهدف. وتوخياً إلى ترجمة هذه الأهداف إلى منجزات حقيقية، ولا سيما للبلدان الأقل نمواً، فمن المهم تطوير خدمات مبتكرة من خلال مشاركة أصحاب المصالح العديدين. ومبادرات الويبو الأخيرة لإدراج خدمات مثل النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار وبرنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات لصالح البلدان الأقل نمواً وغيرها من البلدان النامية إنما هي تطورات يرحب بها الوفد في هذا التوجه. ومن الضروري مواصلة ابتكار منتجات وخدمات مواءمة في إطار خدمات مثل ركن البراءات لجعل الانتفاع بها جذاباً للمنتفعين المحتملين من البلدان الأقل نمواً. ومن شأن وجاهة خدمات الويبو أن تولد في الواقع زخماً يدفع البلدان الأقل نمواً إلى أن تنضم إلى صكوك الملكية الفكرية الدولية المذكورة تحت هذا الهدف الاستراتيجي. وينبغي أن تستند المشورة المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً بشأن السياسات العامة من حيث الانضمام إلى مختلف صكوك الملكية الفكرية الدولية إلى تحليل سليم وطويل الأجل لتكاليف هذا الانضمام في مقابل أرباحه. ويتعين على البلدان الأقل نمواً أن تتخذ قرار الانضمام إلى أي صك من صكوك الملكية الفكرية الدولية في إطار اعتباراتها الخاصة بسياسات التنمية، وليس بالضرورة كاستجابة لمصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية. وينبغي للويبو أن تواصل الدعوة إلى الإبقاء على متانة الملك العام لتيسير نفاذ البلدان الأقل نمواً إلى المعارف والتكنولوجيا العالمية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية

ترى البلدان الأقل نمواً أن من المهم لها بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بشكل ملموس لتسريع ونيرة جهودها التنموية. وتحقيقاً لهذا الغرض من الضروري اتباع منظور متوازن بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية. وينبغي النهوض بالملكية الفكرية باعتبارها أداة لتعزيز الابتكار والإبداع لا باعتبارها غاية في حد ذاتها. وعليه ينبغي لمسألة اتساق السياسات العامة التي يتناولها هذا الهدف الاستراتيجي أن تساعد على وضع الملكية الفكرية في سياقها الصحيح بين سياسات التنمية الوطنية لدى البلدان الأقل نمواً. وينبغي أن يوجه التركيز على الانتفاع بالملكية الفكرية في هذه البلدان الأقل نمواً إلى مساعدة هذه البلدان على تطوير منتجات وخدمات جديدة لأسواقها الداخلية والخارجية من خلال زيادة الابتكار فيها والنفاذ إليها. وينبغي اعتبار الملكية الفكرية إحدى أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لإدراج حماية الملكية الفكرية في سياسات التنمية الوطنية لدى البلدان الأقل نمواً. ومن الحاسم هنا أيضاً ضمان اتباع مقاربات قائمة على الاحتياجات وملائمة لدعم البلدان الأقل نمواً في تكوين الكفاءات. وينبغي للويبو أن تواصل توسيع نطاق برامج المساعدة التقنية التي تقدمها ليتخطى مجالات تكوين الكفاءات وحماية الملكية الفكرية وإفادتها التي ينصب التركيز عليها تقليدياً، وأن تساعد البلدان الأقل نمواً على تطوير كفاءتها لتشارك مشاركة ملموسة في عملية وضع القواعد والمعايير وفي المفاوضات الثنائية. وقد تنظر أكاديمية الويبو في تقديم دورات متخصصة تتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً لتطوير الموارد البشرية. وينبغي كذلك لسياسات الويبو الخاصة بالمكاتب الخارجية أن تراعي الطريقة المثلى التي تستطيع من خلالها هذه المكاتب تلبية احتياجات ومصالح البلدان الأقل نمواً في الأقاليم المختلفة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها

تعاني غالبية البلدان الأقل نمواً من نقص مزمّن في البنية التحتية المناسبة للملكية الفكرية التي يمكن أن تساعد على مساندة فعالة على الاندماج في نظام الملكية الفكرية العالمي. وإنما الزخم المكتسب في الوقت الراهن في تحديث الملكية الفكرية

وأتمتها في العديد من البلدان الأقل نمواً لهو خطوة إيجابية في التصدي لهذا الوضع. وينبغي للويبو أن تنظر على الأجل المتوسط في تمديد نطاق أنشطتها في هذا الصدد. ومن شأن هذا التحديث أن ينطوي على تغيير في ثقافة العمل في غالبية البلدان الأقل نمواً، وأن يتعرض على الأرجح إلى عراقيل مختلفة في مرحلته الأولى. ومع ذلك قد تساعد الخبرة المكتسبة في ظرف معين على رسم استراتيجيات مفيدة في ظروف أخرى. ويتعين ألا يغيب عن الأذهان أن الأتمتة وحدها لن تسفر عن تحقيق النتائج المرجوة من دون مراعاة القضايا المنهجية الرئيسية الأخرى التي يتناولها الهدفان الاستراتيجيان الأول والثالث على وجه الخصوص.

الهدف الاستراتيجي السادس: التعاون الدولي على إدكاء الاحترام للملكية الفكرية

تشكل القضايا المحددة في هذا الهدف الاستراتيجي تحدياً متنامياً أمام العديد من البلدان الأقل نمواً. ومن الضروري مع ذلك الإقرار بأن مشاكل التقليد والقرصنة تعزز بيئة من عدم النفاذ. ولا يمكن تناول قضيتي التقليد والقرصنة من خلال تعزيز زيادة احترام الملكية الفكرية وحدها من دون التعامل مع القضايا الكامنة التي تسفر عن هذه المشاكل. وينبغي السماح للبلدان الأقل نمواً أثناء التصدي إلى هذه المشاكل بأن تحفظ حيزها السياسي لكي لا تضر بنمو صناعاتها المحلية بداعي المغالاة في حماية الملكية الفكرية. وينبغي للويبو أن تواصل تقديم الإرشاد إلى البلدان الأقل نمواً بشأن أطر السياسات العامة والأطر التنظيمية المناسبة التي تساعد على إيجاد التوازن الصحيح في هذا الصدد. وينبغي للويبو كذلك أن تقدم الإرشاد السليم في مجال السياسات العامة إلى البلدان الأقل نمواً من حيث الوفاء بالالتزامات التي تتخطى اتفاق تريپس، وخاصة اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف.

الهدف الاستراتيجي السابع: الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية

في حين يتفق الوفد على الزخم الواسع النطاق الذي اكتسبته النتيجة الاستراتيجية تحت هذه الأهداف، فإنه يرى أن الويبو ينبغي لها أن تضع نفسها بين وكالات الأمم المتحدة الرائدة في تناول التفاعل بين الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية. ونظراً لأن الويبو تشارك في إدراج بعد التنمية في جميع أنشطتها، فإن مساهمات المنظمة لا تقتأ تكسني أهمية خاصة في النقاشات الدائرة بشأن السياسات العامة العالمية وأنشطة وضع القواعد والمعايير. ومع ذلك يتعين تحديد قضايا السياسات العامة العالمية هذه في مسار يقوده الأعضاء بغية دعم طابع الأمم المتحدة الذي تكتسيه المنظمة. وسيكون من المهم جداً أن تبقي البلدان الأقل نمواً مشاركة في هذا الخطاب العالمي بشأن قضايا الملكية الفكرية لكي تجعل النقاشات الدائرة وحيمة بالنسبة إليها. وفيما يتعلق بالإسهامات في السياسات العامة، ينبغي للويبو أن تركز على الدراسات التجريبية والتحليلية التي يمكن أن تساعد على إيجاد حلول عملية لعدد من القضايا العالمية الملحة والناشئة، ولا سيما في سياق البلدان الأقل نمواً. وينبغي للويبو أن تطور سجلاً لأفضل الممارسات والابتكارات القابلة للتطبيق ونماذج الترخيص التي يمكن نقلها في ظروف معينة في البلدان الأقل نمواً.

وفي الختام يتطلع الوفد إلى مساهمة ومشاركة فعاليتين من الويبو أثناء التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً المزمع عقده في سنة 2011 في إسطنبول. وبنغلاديش لا تزال مستعدة للعمل مع الويبو وسائر الوفود يدا في يد في هذه العملية.

جنيف، 27 سبتمبر 2010

بلجيكا

ملاحظات خطية عن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط

يتوجه وفد بلجيكا بالشكر إلى المدير العام على مبادرته المتعلقة بخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط، وهي أداة إرشادية مهمة تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وهي تضع إطارا استراتيجيا عالميا يتوخى إرشاد إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للفترتين 2012-2013 و 2014-2015.

وتعد هذه الخطة خطوة مهمة نحو تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج. وستسمح مؤشرات النتائج الموضوعية لكل هدف استراتيجي للدول الأعضاء والويبو بقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف.

وقد أعدت هذه الخطة في إطار مسار تشاوري شفاف بين الدول الأعضاء منذ شهر مايو 2010. وضمن هذا المسار الحي والشامل تحقيق نتائج عادلة ومتوازنة، وهو أمر يؤيده وفدي تأييدا كاملا.

وأخيرا يرحب وفدي بأن هذه الأداة تنسم بما يكفي من المرونة والقابلية للتطوير. وهذه المرونة أساسية لكي يمكن إجراء إعادة تطوير، حسب الاقتضاء، تماشيا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار نظام الملكية الفكرية وأنشطة المنظمة.

المستشار العام

جيروم ديبرول

خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط

تعليقات كندا

سبتمبر 2010

البيان

تؤيد كندا المسار الذي أسفر عن إعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وترى أنه يتضمن العديد من الجوانب الإيجابية. وتعتبر كندا هذه الخطة الاستراتيجية أداة مهمة تستخدمها الدول الأعضاء، والمديرون الآخرون في الويبو، في الإدارة. وتتيح هذه الأداة على وجه الخصوص المشاركة مع الدول الأعضاء، وتضمن أن تحقق الويبو غاياتها.

وتؤيد كندا ضرورة وضع غايات استراتيجية ومجموعة من الأهداف وقائمة محددة من النتائج الاستراتيجية ومقاييس ومؤشرات للأداء على الأجل المتوسط. وهذه خطوة رئيسية تجاه تنظيم الإدارة القائمة على النتائج.

وترى كندا كذلك أن العمل المنجز إلى الآن إيجابي وأن مشاركة الدول الأعضاء ستسهم في رسم ملامح الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وستضمن أن تحقق هذه الخطة النتائج الاستراتيجية بنجاح.

التعليقات

تؤيد كندا الإطار الاستراتيجي الوارد في وثيقة البرنامج والميزانية المنقحة لسنة 2009 وفي وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011.

وتؤيد كندا خطة المدير العام الاستراتيجية للأجل المتوسط لأنها خطوة ضرورية نحو تحقيق الأهداف المنشودة. وعن طريق تطوير رؤية مشتركة رفيعة المستوى للقضايا المطروحة ستقدم المنظمة بنجاح. وسيضمن التخطيط الاستراتيجي أن تركز الويبو على الأولويات، وأن تكون في وضع يسمح لها بالتكيف مع التغير المتواصل في البيئة المحيطة بها مع مرور الوقت. فضلا عن ذلك سيساعد تحديد الأهداف والنتائج بوضوح مساعدة كبيرة على قياس ما تحققه الويبو من نجاحات، الأمر الذي سيسهم في تحسين اتخاذ القرارات القائمة على الوقائع في إجراء الدراسات والتوثيق بجودة عالية.

وترى كندا أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط متوازنة وتعكس آراء الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وتؤيد كندا الاستراتيجيات المحددة لضمان أن تظل أنظمة الويبو هي أنظمة الخيار الأول للمنتفعين بها من خلال تقديم خدمات جذابة وميسورة التكلفة تضيف قيمة لصالح المنتفعين. وتؤيد كندا الجهود المبذولة لتمديد خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات لكي تكون تغطيتها عالمية، ولتعزيز الأبحاث في السوق لتحقيق هذا الغرض، ولإذكاء الوعي بخدمات الويبو، ولتبسيط الإجراءات المتبعة، ولإضفاء قيمة على خدماتها. وتؤيد كندا كذلك الاستثمار المناسب في تجديد الانتفاع بخدمات الويبو وتوسيع نطاقه. وتوخيا إلى تعزيز النظام تؤيد كندا إرساء استراتيجيات واضحة بشأن تكنولوجيا المعلومات تقوم على مراحل مختلفة من تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدماتها في كل مجال، كما تؤيد زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر في مختلف الخدمات وفي المنافع التي توفرها.

وتؤيد كندا إنشاء شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية لتستجيب إلى الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء على إدراج عنصر التنمية على أمثل وجه في أنشطة الويبو. وتؤيد كندا توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن آلية التنسيق ونماذج رصد وتقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وإعداد التقارير بشأنه. وتعتقد كندا أن ذلك الأمر سيسهم إسهاما كبيرا في أن تصبح الويبو منظمة تقوم على النتائج وفي تحسين إدارة العديد من المبادرات والأنشطة المتعلقة بجدول أعمال التنمية.

وعلى الرغم من أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط هي بيان إيجابي، فإن كندا ترى أن من الممكن إدخال تعديلات على وثيقته.

تعليقات من شيلي

خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015

أولاً. مقدمة

- كما ذكر في مقدمة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، فإن 30 في المائة من الناتج الاقتصادي في العالم يستند اليوم إلى صناعة المعارف والتكنولوجيا التي لا تفتأ أهميتها تزداد، وعليه لا يفتأ تزايد إشراك البلدان النامية في هذه العملية يزداد أهمية.
- وفي هذا السياق تأتي الخطة الاستراتيجية المقترحة من المدير العام للويبو في وقت مناسب للغاية، نظراً لأنها تمثل مجهوداً ملموساً بذل لتعزيز المنظمة باعتبارها داعية إلى التنمية من خلال الملكية الفكرية.
- وينبغي للأهداف المذكورة أن تذهب إلى ما هو أبعد من تعزيز الأنشطة والمهام التي تضطلع بها الويبو في الوقت الراهن عن طريق تطويرها مع احتياجات الدول الأعضاء لكي تسهم إسهاماً فعالاً في تنمية هذه الدول، دون الإضرار بما ذكر أعلاه.
- وتعتبر جوانب مثل إدارة الملكية الفكرية وتعزيزها وتمويلها عوامل رئيسية في تعزيز الابتكار ومن ثم التنمية. ومن بين العوامل الرئيسية كذلك نماذج العقود والمفاوضات ونقل المعارف والتكنولوجيا عموماً. وبالتالي ينبغي إدراج هذه المواضيع لترشد الغايات العامة للمنظمة.

ثانياً. تعليقات على بعض الأهداف الاستراتيجية

- الهدف الاستراتيجي الثاني: تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول
يجب على الويبو أن تعزز العمل الذي تضطلع به باعتبارها المورد الرئيسي لخدمات الملكية الفكرية من حيث ما تقدمه في الوقت الراهن، بل وأيضاً عن طريق استكشاف خيارات جديدة لخدمات تتيح تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف. وهذه جوانب لدى البلدان النامية معرفة قليلة جداً بها، وهي تتضمن على سبيل المثال إضفاء قيمة على الأصول غير المادية والترخيص والمراجعة الدوليين في نماذج الأعمال.
- الاقتراح: تحديد جميع الخدمات التي تتيح تكوين الكفاءات وتقييم كل مرحلة بدأ باستحداث الابتكارات والمعارف. وانتهاء بتسويقها.

• الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية

- فيما يتعلق بهذا الهدف، تسعى الويبو إلى مساعدة البلدان على الانتفاع بشكل فعال بنظام الملكية الفكرية بغية تحقيق تنميتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. لذلك فمن الضروري تكوين كفاءات البلدان البشرية والمؤسسية على حد سواء. ولكن توخياً إلى تحقيق الانتفاع السليم بالملكية الفكرية فمن الضروري تدريب جميع الأطراف الفاعلة المشاركة، أي المبتكرين والمبدعين والجامعات والحكومات والدوائر الصناعية، على مزايا الانتفاع بالملكية الفكرية والأدوات المرتبطة بها.
- الاقتراح: السعي إلى جعل الويبو مرجعاً للسياسات العامة والمؤسسية في مجال الملكية الفكرية، وجعلها جهة منسقة بين مختلف الأطراف المشاركة (أي تعمل كرابط بين المبدعين-المبتكرين والدوائر الصناعية والحكومات). وللقيام بهذا الأمر

سيكون من الضروري أن تشارك مكاتب الويبو الإقليمية التي تتفهم الحساسيات الخاصة بالجهات الفاعلة وثقافتها لكي تقدم اقتراحات فعلية أو مكيفة أو مطوعة في هذا الصدد.

• الهدف الاستراتيجي الرابع: تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها

سعيًا إلى تعزيز البنية التحتية لدى البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر، فمن المقترح أن يعزز التعاون الدولي ليحسن البنية التحتية وتدفق البيانات إلى نظام الملكية الفكرية، وإنشاء قواعد بيانات عالمية ومنصات للمشاركة الطوعية لزيادة المشاركة التقنية.

ويجب أن يتضافر تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر أداة مهمة، مع تعزيز الخدمات المكتملة التي تتيح استقاء المنافع الحقيقية من هذه النظم والخدمات.

الاقتراح: ينبغي إنشاء قواعد بيانات تحسن أدوات البحث والتعاون وتيسر عمليات منح البراءات بين المكاتب، بل وتعزيز أيضًا تسويق الملكية الفكرية، مثل قواعد بيانات البراءات أو قواعد بيانات ترخيص البرمجيات التي يمكن جمعها حسب كل إقليم بما ييسر بالتالي نماذج استكمال الأعمال في سياق الملكية الفكرية ويعززها.

• الهدف الاستراتيجي الثامن: آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح؛ والهدف الاستراتيجي التاسع: بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها

يرمي كلا الهدفين إلى تحقيق الأهداف العامة التي حددتها المنظمة، ولكن سعيًا إلى تحقيق هذا الأمر بفعالية من الضروري فهم احتياجات الدول الأعضاء ومعرفتها على نحو كامل وفي الوقت المناسب.

الاقتراح: سعيًا إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء بطريقة موقوتة ومراعية لهذه الاحتياجات، فمن الضروري إنشاء مكاتب في كل إقليم، الأمر الذي يعني تكييف رسائل المنظمة مع الواقع في كل إقليم معين، بل ويقدم من وجهة النظر التنظيمية بنية داعمة فعالة تتماشى مع الاحتياجات التي يتعين تقييمها على أرض الواقع.

ثالثًا. خلاصة

تقدر شيلى هذه المبادرة القيمة التي ستسهم من دون شك في تعزيز دور الويبو باعتبارها داعية إلى الابتكار والملكية الفكرية. ومع ذلك فإن إدراج العناصر – مثل العناصر المذكورة التي تتخطى تحسين كفاءة الخدمات وسيرها والتي تشمل طائفة من الجوانب التي تتراوح بين الجوانب القانونية الجوانب المالية (إضفاء قيمة على الملكية الفكرية وتمويلها) والجوانب العملية – هو أمر رئيسي للتصدي بشكل شامل وموضوعي لقضايا التنمية الحقيقية من خلال الملكية الفكرية.

ملاحظات على خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط

للفترة 2015-201

مقدمة من

مكتب البراءات والعلامات التجارية في الدائمك

أثناء اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لسنة 2010

يود مكتب البراءات والعلامات التجارية في الدائمك أن يتقدم بالشكر إلى المدير العام على مبادرته المتعلقة بخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2015-2010. ونحن نؤيد هذه الخطة الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للويبو، كما نؤيد الجهود المبذولة لحفز الابتكار والإبداع ولتعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية وحمايتها حماية فعالة في شتى أنحاء العالم. ونحن نؤيد كذلك السعي إلى تحقيق التنمية البالغة الأهمية في بيئة حقوق الملكية الفكرية في المستقبل، بما في ذلك ضمن جملة أمور تحقيق المزيد من الاتساق في مجال البراءات.

مجموعة جدول أعمال التنمية

تعليقات على خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 (الوثيقة A/48/3)¹

تعتبر مجموعة جدول أعمال التنمية الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط مخططاً مهماً لإرشاد العمل الذي تضطلع به الويبو في الأعوام الخمسة المقبلة، كما تعتبرها أداة رئيسية لترجم الأهداف الاستراتيجية الواسعة النطاق التي اتفقت عليها الدول الأعضاء إلى برامج ملموسة قابلة للتنفيذ في وثائق البرنامج والميزانية لفترات السنتين. وكما ذكر المدير العام في مقدمته للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، فإن الغاية التي من أجلها اقترحت أصلاً هذه الخطة في سنة 2006 باعتبارها "آلية جديدة" هي تعزيز إشراك الدول الأعضاء في عملية إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها. وعليه ترحب المجموعة بمبادرة المدير العام بتقديم مشروع خطة استراتيجية للأجل المتوسط وباستطلاع آراء الدول الأعضاء في هذا الصدد في جولات ثلاث من المشاورات.

ونظراً لأهمية هذه الممارسة تتقاسم المجموعة تماماً مع المدير العام الرأي الذي أعرب عنه في مقدمته بأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ينبغي أن تمثل روح الامتلاك المتبادلة وأن تمثل مسعى مشتركاً بين الأمانة والدول الأطراف على أساس من التفاهم المتبادل والالتزام الموحد لضمان التنفيذ الناجح لهذه الخطة. وبهذه الروح تلتزم مجموعة جدول أعمال التنمية بالمشاركة مجدية في مسار تشاور مكثف، وقد أبدت ذلك بالفعل عن طريق تقديم تعليقات مفصلة وتعديلات معينة على المشروع الأول للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط في إطار الموعد النهائي المحدد. وتعكس التعديلات المقترحة التغييرات في النص الذي تلتزمه مجموعة جدول أعمال التنمية لكي يعكس مزيد من الدقة الآراء الجماعية للدول الأعضاء في المجموعة بشأن عناصر مهمة وردت في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وقد انعكست بعض هذه التغييرات في الوثيقة المنقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المؤرخة 29 يولييه 2010 وفي الصيغة الأخيرة التي عرضتها الدول الأعضاء في 20 أغسطس 2010، وإن ظلت أقسام عديدة مهمة من هذا النص دون تغيير.

ونظراً لما توليه الدول الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية من أهمية إلى هذا المسار، فإن المجموعة لا تزال منشغلة بالعديد من العناصر التي وردت في النص والتي تطرح مصاعب كبيرة أمام الدول الأعضاء في المجموعة. ويساور المجموعة قلق على وجه الخصوص إزاء إدراج أفكار جديدة في مجالات منها وضع القواعد والمعايير والتحديات العالمية التي لم تناقش أو لم تتفق عليها الدول الأعضاء في أية هيئة حكومية دولية في الويبو حتى الآن. ومن المجالات الأخرى التي تثير قلق المجموعة غياب قسم في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط يخصص إلى تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وهو أهم مسار شامل يتعين أن يجري في الويبو على الأجل المتوسط 2010-2015. وختاماً فإن نقص الروابط الواضحة بين السرد الوارد تحت الأهداف الاستراتيجية المختلفة والبرامج المعنية التي تنفذها الأمانة بالفعل، هي ثغرة أخرى يتعين تناولها إن كانت الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لتشكّل جسراً يربط بين أهداف الويبو الاستراتيجية والبرنامج والميزانية.

وفي هذا السياق وتوخياً إلى التعاون على وضع خطة استراتيجية متفق عليها للويبو للأجل المتوسط، فإن الدول الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية تقدم تعليقات مفصلة أخرى إلى جانب اقتراحات معينة لإدخال تعديلات فيما يتعلق بقضايا تثير قلق أعضاء المجموعة. وفي حين تتضمن مقدمة المدير العام عناصر لا تستطيع أعضاء مجموعة جدول أعمال التنمية أن توافق عليها، فقد وردت تعليقات على هذه العناصر نفسها بالفعل في الوثائق الأولى التي قدمتها مجموعة جدول أعمال التنمية بتاريخ 12 يولييه 2010 ولمن نكررها هنا نظراً لأن من المفهوم أن تمثل المقدمة الآراء الشخصية للمدير العام لا آراء الدول الأعضاء الجماعية. وترد فيما يلي تعليقات مجموعة جدول أعمال التنمية على العناصر الموضوعية الواردة في نص الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بتاريخ 19 أغسطس 2010. وتتطلع مجموعة جدول أعمال التنمية إلى أن تراعى آراءها في

¹ ترد مرفقة بهذه التعليقات نسخة من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط فيها تغييرات متابعة وإضافات معينة على نصها.

هذه القضايا وفي غيرها من القضايا الحاسمة، بما يمهد الطريق أمام رؤية يشترك فيها الجميع بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط.

1. رسالة الويبو

إن رسالة الويبو مهمة لأنها تنطوي على اتفاق بين الدول الأعضاء والأمانة على التوجه الذي ينبغي للويبو أن تتبعه. وعليه، ينبغي لهذه الرسالة أن تعكس عموماً الرؤية المشتركة بين الدول الأعضاء بشأن طائفة من القضايا التي تتعلق بعمل الويبو، كما ينبغي أن تتماشى مع غاية الويبو المتفق عليها في اتفاقية الويبو ومع مسؤولية الويبو الواردة في الاتفاق بين الويبو والأمم المتحدة باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة.

والغرض من الويبو بموجب اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية هو "دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول وبالتعاون مع أي منظمة دولية أخرى حيثما كان ذلك ملائماً، وضمان التعاون الإداري بين الاتحادات".

وتتولى الويبو بموجب الاتفاق بينها وبين الأمم المتحدة المسؤولية عن "اتخاذ التدابير الملائمة، للقيام، بوجه خاص، بتعزيز النشاط الفكري الخلاق وتسهيل نقل التكنولوجيا المتصلة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية بغية تعجيل الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، طبقاً لصلتها الأساسية وللمعاهدات والاتفاقات التي تقوم على تنفيذها".

وتتدد الرسالة المقترحة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط على نحو مناسب دور الويبو ليشمل توسيع نطاق تعزيز الابتكار والإبداع من أجل التنمية، لكنها تحدد بيان هذه الرسالة، أخذاً في الحسبان أن طريقة تحقيق ذلك الأمر تتم من خلال نظام ملكية فكرية دولي "متوازن وفعال". وبعد إدراج كلمة "متوازن" في الرسالة إيجابياً. ومع ذلك، يتعلق مصطلح "فعال" بزيادة الموازنة بين معايير الملكية الفكرية الدولية على النحو المستخدم في العديد من اتفاقات الملكية الفكرية. ومن شأن إدراجها في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 أن يوحي بأن النظام الراهن ليس فعالاً.

وبالتالي ينبغي الاستعاضة عن كلمة "فعال" في رسالة الويبو بكلمة "متاح". فاستخدام كلمة "متاح" يتماشى مع رسالة الويبو العامة المنشورة على موقعها الإلكتروني.

2. مخطط الإطار الاستراتيجي الجديد

ينبغي إضافة إطار جديد إلى هذا المخطط في الصفحة 9 من النسخة العربية يربط جميع الأهداف الاستراتيجية بتنفيذ جدول أعمال التنمية.

وينبغي تغيير العنوان الوارد تحت هذا المخطط في الصفحة 10 من النسخة العربية - "أهداف الويبو الاستراتيجية والصلة بجدول أعمال التنمية" - إلى "أهداف الويبو الاستراتيجية والصلة بتوصيات جدول أعمال التنمية".

3. قسم منفصل عن تنفيذ جدول أعمال التنمية

لا يوجد أي قسم معين في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط عن تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، في حين أن هذا التنفيذ هو المسار الوحيد الأهم والأعم الذي يتعين أن يجري في الويبو على الأجل المتوسط 2010-2015. وبالتالي من الغريب ألا يذكر جدول أعمال التنمية سوى في الهدف الاستراتيجي الثالث في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ولا يتماشى كذلك إدراج توصيات جدول أعمال التنمية تحت كل هدف في المخطط 9 مع الوصف الوارد تحت كل هدف. ولا يرد في أي هدف على وجه التحديد قدر تعميم جدول أعمال التنمية، الأمر الذي يتعارض بشدة مع وثيقة البرنامج والميزانية التي حددت في السنتين الماضيتين مدى سعي الويبو إلى تعميم جدول أعمال التنمية في كل مجال. ونظراً لأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط هي الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية للويبو للأجل المتوسط، فتلتزم الدول الأعضاء

في مجموعة جدول أعمال التنمية أن يضاف قسم منفصل عن تنفيذ جدول أعمال التنمية في بداية الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لكي تعكس على النحو المناسب أن تنفيذ جدول أعمال التنمية هو غاية عامة متفق عليها في المنظمة.

وفي القسم الجديد المقترح ينبغي أن يدرج مؤشر استراتيجي جديد عن تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وهو "تركيز قوي على التنمية في المنظمة كلها"، وأن يكون مؤشر النتائج الخاص به هو "تركيز قوي على التنمية في المنظمة كلها، مع إدراج مبادئ وتوصيات جدول أعمال التنمية على نحو فعال في عمل جميع البرامج المعنية"، الأمر الذي من شأنه أن يجعل تنفيذ جدول أعمال التنمية نتيجة استراتيجية ضرورية للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط تشير إلى جميع أهداف الويبو الاستراتيجية، لا إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث فقط. ويمكن لهذا النص أن يشير أيضا إلى أية توصيات محددة من جدول أعمال التنمية تدخل في إطار كل هدف على النحو المبين في المخطط الوارد في الصفحة 10 من النسخة العربية المنقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط.

وينبغي نقل وصف جدول أعمال التنمية الوارد في الفقرتين 4 و5 في الصفحة 26 من النسخة العربية، تحت الهدف الاستراتيجي الثالث، إلى هذا القسم الجديد.

4. الهدف الاستراتيجي الأول: تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية

لا ترد إشارة عن الطريقة التي سيعمم بها جدول أعمال التنمية أو ينعكس في أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو وفي المناقشات التي تدور في اللجان الدائمة أو ما يتصل بها من مناقشات في المنتديات المفتوحة وما إلى ذلك. فنلتزم أن تضاف صيغة جديدة إلى مؤشر النتائج تحدد أن الاتفاقات التي يتعين إبرامها ينبغي أن تكون متوازنة ومتكافئة لكي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في جميع البلدان. وبالتالي ينبغي تعديل مؤشر النتائج في الصفحة 11 من النسخة العربية ليصبح كما يلي "اتفاقات متوازنة ومتكافئة وصلت إليها الدول الأعضاء في كل مجال رئيسي من إطار وضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية".

وترد في الفقرة الأولى من الصفحة 12 في النسخة العربية من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط أنه "لم تعد الحدود الإقليمية تسري" على الموضوعات المحمية بالملكية الفكرية، وأنه فيما يتعلق بالإنترنت على وجه الخصوص لا بد أن يكون أي موضوع "قائماً على منهج دولي كي يكون فعالاً". وهذا الأمر مضلل جدا. والملكية الفكرية باعتبارها قواعد منظمة فهي لا تزال مسألة مرتبطة بالحدود الإقليمية. وتقرر الدول الأعضاء ما إذا انضمت إلى أي صك دولي لكي تمدد الحماية إلى ما يتخطى حدودها ومواطنيها. فضلا عن ذلك فإن الدول الأعضاء لم تتناقش حتى الآن في هذا الصدد، ناهيك عن أنها اتفقت على أن أي وضع لقواعد ومعايير جديدة فيما يتعلق بالإنترنت، وخاصة حماية حقوق الملكية الفكرية هو أمر ضروري في الويبو. وسيرجع إلى الدول الأعضاء أن تقدم اقتراحات عن وضع القواعد والمعايير بشأن أية مسألة، وينبغي أن يقتصر دور الأمانة بشأن الهدف الاستراتيجي الأول على خدمة مداولات الدول الأعضاء، لا تعزيز برنامج معين لوضع القواعد والمعايير ترى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد. وبالتالي ينبغي شطب الجملة من عبارة "لم تعد [...] إلى عبارة "الإنترنت مثلا" في الفقرة 1 من الصفحة 12 في النسخة العربية (الأسطر من 2 إلى 4)، توخيا إلى عكس الوقائع الراهنة.

وتشير الفقر 2 في الصفحة 12 إلى "غياب التقدم في عمل المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير" وإلى أنه "إذا أخفقت الويبو في إتاحة المحفل لإبلاء الاهتمام بإجراء التسويات والتغييرات اللازمة، فسيترتب على ذلك عدد من المخاطر". ولا تفر هذه الفقرة بالموافقة على جدول أعمال التنمية على أنه علامة بارزة وأساسية في مجال وضع القواعد والمعايير في تاريخ الويبو. وعلى الرغم من أن توصيات هذا الجدول لم تترجم إلى معاهدات جديدة، فإنها أساس كل الأعمال التي يتعين أن تنجزها المنظمة، وخاصة في مجال وضع القواعد والمعايير. وعليه فإن ذلك الأمر مضلل ولا يوجد مبرر للتعجل في أن يحقق مسار وضع القواعد والمعايير نتائج سريعة. فقد أحرز مسار وضع القواعد والمعايير، إن لم يكن قد اختتم، في الواقع تقدما في الأعوام الخمسة الماضية، فقد أحرز تقدم حتى الآن في التوصل إلى توافق أكبر في الآراء بشأن قضايا تشمل التقييدات والاستثناءات لمعاقب البصر وحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وعليه ينبغي إعادة صياغة هذه الفقرة لكي تعكس بدقة الوقائع الراهنة.

وتشير الفقرة الأخيرة في الصفحة 12 من النسخة العربية إلى ضرورة أن تنسحب جداول أعمال اللجان على كل أطراف التطور التكنولوجي "من أحدث التطورات في التكنولوجيا الرقمية إلى أنظمة المعارف التقليدية". فمن المقترح أن تضاف الكلمات التالية بعد هذه الجملة " [...] أخذنا في الاعتبار على النحو المناسب تداعيات ذلك على التنمية والسياسات العامة".

ولا يزال القسم الخاص بالبراءات في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط يشير إلى الحاجة إلى مواكبة تطورات التكنولوجيا الجديدة في علوم الحياة والبيولوجيا الصناعية والنانوتكنولوجيا وغيرها من المجالات والحاجة إلى فهم الإجراءات المطلوب اتخاذها على الساحة الدولية لمواجهة هذا التطور. ويتخطى ذلك المناقشات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في الويبو. وإذا أرادت الدول الأعضاء طرح هذه الاقتراحات فيجوز لها ذلك، لكن ينبغي للأمانة أن تقترح الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال. وفي ظل غياب أي مناقشة أو اتفاق بين الحكومات بشأن هذه القضايا الواسعة النطاق، فإن إدراج هذه الإشارات يتم عن محاولة لتوسيع نطاق الأهلية للحصول على البراءة ليتخطى معايير اتفاق تريبيس ويشمل مواضيع مثل أنماط الحياة التي يستثنىها هذا الاتفاق. فينبغي إزالة هذه الإشارات بغية عكس البرنامج الراهن الذي يخضع للمناقشة على النحو الصحيح كما اتفقت عليه الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

ولا يزال القسم الخاص بحق المؤلف في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط كذلك يمدد الولاية التي اتفقت الدول الأعضاء في الوقت الراهن على أن تناقشها في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ويثير التركيز على الإنترنت وإنفاذ حق المؤلف في البيئة الرقمية الشواغل نظراً لأنه مسألة لم تناقشها الدول الأعضاء في أية هيئة حكومية دولية تابعة لليوبيو حتى الآن، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بين الحكومات بشأنها. وكما ورد في مقدمة المدير العام فإن هناك تجارب مختلفة لإيجاد حلول تشريعية ونماذج أعمال جديدة. وعليه تحت مجموعة جدول أعمال التنمية الويبو على أن تجمع هذه الخبرات وأفضل الممارسات وتتقاسمها في الأعوام الخمسة المقبلة لكي تحدد الحلول المحتملة، وألا تصدر أحكاماً مسبقة عن مقاربة في مهدها وأن تدعو إليها في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وفضلاً عن ذلك فإن المكان الصحيح لمناقشة مستقبل الإنترنت في مسار مشترك بين الحكومات ليست الويبو، بل منتدى إدارة الإنترنت، وهو هيئة أوسع نطاقاً تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تشمل جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بل وأيضا المجتمع المدني والدوائر الصناعية. والدول الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية منشغلة في الواقع بالإشارات التي وردت في مقدمة المدير العام إلى الإنترنت وإنفاذ حق المؤلف وعبارة أنه "ليس الوقت المتاح لابتكار الحل المقبول بأطول من الوقت الذي تشمله خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط"، نظراً لأن هذه الصيغة المستخدمة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط يمكن أن تمهد الطريق أمام الويبو لتعزيز إيجاد "حلول" بسيطة للغاية خارج المنتديات المتعددة الأطراف، سواء من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أو من خلال المساعدة التقنية.

وبالتالي يبحث الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية بقوة على أن تشطب الإشارات إلى الإنترنت وإنفاذ حق المؤلف في البيئة الوطنية، أو أن توضع على الأقل في سياق المناقشات الدائرة في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات للأمم المتحدة وفي منتدى إدارة الإنترنت.

ولا تزال الصيغة المستخدمة في القسم الخاص بالعلامات والرسوم والنماذج والبيانات الجغرافية في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط توحى بأن الدول الأعضاء توافق على أن هناك ضرورة للعمل على مواءمة معايير الحماية في هذه المجالات. وقد سعت الدول الأعضاء في اتفاق تريبيس جاهدة إلى الإبقاء على المرونة في أسلوب تنفيذ التزاماتها بشأن حقوق الملكية الفكرية. ومن المهم في حالة البيانات الجغرافية الإبقاء على المرونة في النهج المتبع للوفاء بهذه الالتزامات، وخاصة اختيار نظام حماية البيانات الجغرافية لضمان أن تكون متماشية مع المصالح الوطنية ومراعاة تكاليف الخيارات المختلفة المتاحة في نظم إدارة البيانات الجغرافية وإنفاذها. والبيانات الجغرافية هي فضلاً عن ذلك مسألة خاضعة للمناقشة في منظمة التجارة العالمية، وعليه فإن الدول الأعضاء واصلت تجميع هذا النقاش في الويبو. وبالتالي نلتمس شطب عبارة "يطرح تحدياً كبيراً لضمان الاتساق في عالم تزداد فيه عولمة النشاط الاقتصادي" (الفقرة ما قبل الأخيرة في الصفحة 13 من النسخة العربية).

وفي قسم العلامات والرسوم والنماذج ترد في مشروع الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط في الصفحة 15 من النسخة العربية كذلك عبارة أن عمل اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية "يستكمل باجتماعات دورية محورية مما يتيح محفلاً غير رسمي للدول الأعضاء والأطراف المهتمة لبحث الموضوعات التي يمكن أن تكون مناسبة، بما في ذلك مجال المنافسة غير المشروعة [...] ويؤدي إلى الشروع في عمل تطويري للقواعد والمعايير في مجالات محددة إن كان ذلك مناسباً" (النقطة ما قبل الأخيرة). وهذه الصيغة تخالف على ما يبدو توصية واضحة من توصيات جدول أعمال التنمية تحدد مبادئ وضع القواعد والمعايير، وهي بالتالي تبعث على القلق. وتطبق توصية جدول أعمال التنمية بشأن وضع القواعد والمعايير على جميع لجان الويبو، وعليه ينبغي ألا توجد صيغة محددة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بشأن دور المنتديات غير الرسمية الخاصة باللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وبالتالي تلتزم الدول الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية شطب هذه العبارة.

وفيما يتعلق بنظام لشبونة بشأن تسميات المنشأ (الصفحة 20 من النسخة العربية)، تلتزم الدول الأعضاء في مجموعة جدول أعمال التنمية إدخال التعديلات على النحو المبين أدناه على النقطة الفرعية "18":

"18" وينبغي وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات للأجل المتوسط من أجل ضمان الاستفادة من الاستثمارات الحالية لوضع إجراء إلكتروني كامل للتسجيل والإخطار تستخدمه الدول الأعضاء في نظام لشبونة المهتمة.

أما بخصوص قسم "الاستراتيجيات" تحت نظام مدريد (الصفحة 22 من النسخة العربية)، نقترح الاستعاضة بالصيغة البديلة التالية عن النص الحالي في النقطة الفرعية "11" على النحو المبين أدناه:

~~"11" وتشجيع الأطراف المتعاقدة على بحث مزايا تبسيط النظام من خلال الانتقال إلى محيط قائم على بروتوكول مدريد لوحده. ودعم الدول الأعضاء الثلاث التي هي أعضاء في اتفاق مدريد دون أن تكون أعضاء في البروتوكول ومساعدتها على الانضمام إلى البروتوكول.~~

"11" وإذكاء الوعي بين الدول الأعضاء التي هي أعضاء في اتفاق مدريد دون أن تكون أعضاء في البروتوكول، بشأن مزايا الانضمام إلى البروتوكول في نهاية المطاف.

5. الهدف الاستراتيجي الثاني: تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول

في حين نحيط علماً بإيجابية بأن مؤشرات النتائج لا تشير على وجه التحديد إلى آليات الويبو لتسوية النزاعات في الوثيقة المنقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، فنحن نرى أن السرد الوارد في التحديات والفرص يتضمن أهدافاً محددة بشأن وضع نظام لتسوية النزاعات. ولا تزال النقطة "24" من الجزء الخاص بمركز التحكيم والوساطة في الصفحة 23 من النسخة العربية تشير إلى توسيع نطاق خدمات تسوية النزاعات إلى "مجالات السياسة العامة للملكية الفكرية التي يتحمل أن يزداد فيها حجم المعاملات الدولية للملكية الفكرية والحاجة إلى خدمات محايدة وناجعة وفعالة من حيث التكلفة، مثل اتفاقات نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيا غير المصنّعة بالبيئة"، الأمر الذي من شأنه في رأينا أن يعزز اتباع مقاربة تركز على الملكية الفكرية نحو قضايا النفاذ المنصف إلى التكنولوجيا الخضراء والدراسة العملية. ونظراً للاختلافات في القوانين الموضوعية بين البلدان، ينبغي أن تواصل سلطات الفصل الوطنية المناسبة تسوية هذه المنازعات بموجب القوانين الوطنية.

وفيما يتعلق بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، تقر مجموعة جدول أعمال التنمية مع الشكر بالتغيرات الإيجابية التي أجرتها هذه الوثيقة عن طريق الإقرار بضرورة تعزيز مصالح البلدان النامية وروح ملكيتها في نظام التعاون بشأن البراءات.

6. الهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية

يحدو مجموعة جدول أعمال التنمية السرور بالإحاطة علماً بأن وصف هذا الهدف في الوثيقة المنقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط يأخذ في الحسبان التعليقات التي قدمت مبكراً. ومع ذلك يشير هذا الهدف على نحو ضيق إلى المساعدة

التقنية التي تقدمها الويبو والتي تقتصر على زيادة انتفاع البلدان النامية بالملكية الفكرية. ولا يتعلق هذا الهدف بإصلاح الويبو أو أنشطتها وبرامجها لجعلها منظمة موجهة إلى التنمية على النحو المزمع في توصيات جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد فإن مؤشرات النتائج لا تتماشى مع النتيجة الاستراتيجية "انتفاع أكبر بالملكية الفكرية لأغراض التنمية". ولا مجال على الوجه الخصوص إلى أن تشير الوثيقة المنقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بشكل أعم إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية، عوضاً عن التركيز على المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، وأن تضيف عبارة "تركيز شديد على التنمية في المنظمة برمتها، مع دمج فعال لمبادئ جدول أعمال التنمية وتوصياتها في عمل كل البرامج المعنية"، باعتبارها مؤشراً للنتائج. وكذلك لا تتماشى الفقرة 4 في الصفحة 26 من النسخة العربية مع الهدف الثالث، وينبغي أن تنقل إلى الجزء الجديد الذي يقترحه بعنوان "تنفيذ جدول أعمال التنمية".

وينبغي تعديل النتائج الاستراتيجية تعديلاً كبيراً لكي تتضمن مؤشرات محددة عن كيفية تحقيق الهدف الثالث، أي كيف ستضمن الويبو أن تتماشى المساعدة التقنية التي تقدمها مع توصيات جدول أعمال التنمية، بما في ذلك المبادئ التي تضمن الشفافية وتقديم المشورة المحايدة، بما فيها المرونة والتقييدات والاستثناءات على حقوق الملكية الفكرية وما إلى ذلك.

وينحصر تركيز مؤشرات النتائج الأخرى على المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر في إطار جدول أعمال التنمية. ولا يعبر ذلك عن مقارنة الويبو الاستراتيجية في تقديم المساعدة التقنية في ضوء جدول أعمال التنمية. ومن هذا المنظور، يتعين إضافة القضايا التالية إلى الهدف الاستراتيجي الثالث في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط (باعتبارها نتائج استراتيجية محتملة):

- 1) كيف تتغير المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في الوقت الراهن وكيف ستغير نتيجة لجدول أعمال التنمية،
- 2) كيف ستساعد الويبو البلدان على إدراج سياسات الملكية الفكرية في خطط التنمية الوطنية، أو كيف ستضمن أن يُعزز أي إطار موجه نحو التنمية ويتضمن الانتفاع بالمرونة،
- 3) كيف ستصبح الويبو متعددة الاختصاصات في تقديم المساعدة التقنية في حين تضمن أن تكون لدى الأمانة ما يلزم من خبرة جديدة.

7. الهدف الاستراتيجي السادس: التعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية

يشير وصف هذا الهدف الآن في الوثيقة المنقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط إلى أن هذا الهدف الاستراتيجي الخاص بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية سيسترشد بالتوصية 45 من جدول أعمال التنمية، كما اقترحت ذلك مجموعة جدول أعمال التنمية. ونحن نحيط علماً مع التقدير بهذا التحسين المهم. غير أن ذلك الأمر لا ينعكس في النتيجة الاستراتيجية (الصفحة 38 من النسخة العربية) التي تشير إلى تطوير "فهم مشترك وتعاون بين الدول الأعضاء لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية". وتوخياً إلى الإبقاء على الاتساق بين سرد هذا الهدف والنتائج المرجوة، فنحن نلتزم أن تعدل النتيجة الاستراتيجية بأن تتضمن إشارة صريحة إلى التوصية 45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية أو أن تتضمن صيغتها.

وتطالب مؤشرات النتائج بزيادة التعاون الدولي بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، وبحوار متوازن في السياسة العامة تحت رعاية اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناد، وتعزيز القدرة لدى الدول الأعضاء على التصدي للقرصنة والتقليد. ولا يوجد أي مؤشر للنتائج يعكس الطريقة التي ستسترشد بها أنشطة الويبو في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناد وعلاقتها بسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بالتوصية 45 من جدول أعمال التنمية. ويتعين توضيح عبارة "مع مراعاة الاهتمامات إنمائية التوجه" في النص. ويقترح أن تضاف مؤشرات جديدة للنتائج، أو أن تعدل المؤشرات الموجودة الآن، لكي تعبر عن الطريقة التي تغير بها الويبو المقاربة التي تتبعها من مقارنة "زيادة إفناد الملكية الفكرية" التقليدية إلى مقارنة "احترام متوازن للملكية الفكرية"، تماشياً مع جدول أعمال التنمية.

وفي القسم الخاص بالاستراتيجيات، لا يرد أي ذكر أيضا عن الطريقة التي غيرت بها الويبو المقاربة التي كانت تتبعها في تنفيذ أنشطتها في مجال الإنفاذ في ضوء جدول أعمال التنمية إلى فهم أعمق لما يتصل بذلك من شواغل التنمية. فيجب أن تعكس الاستراتيجيات الديناميات والمناقشات المتغيرة في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في ضوء التوصية 45 من جدول أعمال التنمية، بما يعكس الصيغة الواردة تحت هذا الهدف في وثيقة البرنامج والميزانية للفترتين 2009-2008 و2010-2009.

8. الهدف الاستراتيجي السابع: الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية

لا يزال نص الهدف الاستراتيجي السابع في الوثيقة المنقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط يثير الخلط عموما. ونحن نلتزم إعادة النظر عن كثب في الهدف الاستراتيجي السابع وإعادة صياغته بشكل مستفيض.

وترى مجموعة جدول أعمال التنمية أن نص الهدف السابع نظر بشكل كبير إلى المستقبل في افتراض أن الويبو لديها بالفعل المعارف المطلوبة بشأن دور الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة العالمية، وأن دورها هو أن تقوي قيادتها في هذه النقطة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة وأن تزيد بروز الويبو في النقاشات العالمية بشأن هذه القضايا. وفكرة أن تطلب الدول الأعضاء من الويبو أن تدرج قضايا التحديات العالمية في عملها كان بالأحرى طلبا لاستجلاب الخبرة الخارجية في هذه القضايا إلى مجال عمل الويبو، ولبدء التفكير في الطريقة التي يتعين أن يتغير بها نظام الملكية الفكرية الدولي لكي يتصدى إلى التحديات العالمية الراهنة والجديدة. وهذه في الواقع قضايا جديدة مطروحة أمام الويبو، وينبغي للشعبة الجديدة التي أنشئت في الويبو أن تسعى إلى إيجاد المزيد من الدلائل للسماح بإجراء نقاش شفاف وواقعي بين الدول الأعضاء بشأن هذه العلاقة المعقدة وغير الأكيدة، عوضا عن إصدار أحكام مسبقة وتحديد طبيعة دور الويبو من جانب واحد. وعليه لا ينبغي للويبو أن تدرج للأجل المتوسط النتيجة "جعل المناقشات الدولية مستنيرة تماما بالملكية الفكرية أداة من أدوات السياسات العامة للنهوض بالابتكار ونقل التكنولوجيا" باعتبارها نتيجة استراتيجية إذا كانت هذه النتيجة ليست ولاية كلفت الدول الأعضاء الويبو بها فيما يتعلق بالتحديات العالمية. وفي نظرنا ينبغي للويبو أولا أن تستطلع الطريقة التي يجب أن يطوع بها نظام الملكية الفكرية الدولي لكي يتصدى على نحو مناسب للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعقدة والمتنامية، بما في ذلك التغير المناخي وضرورة وجود تكنولوجيا جديدة للتطوع والتخفيف من الأثر، وانعدام الأمن الغذائي والتملك غير المشروع للمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية وأزمة الصحة العامة التي تؤثر في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وعليه فنحن نلتزم ما يلي:

أن تعاد صياغة المؤشر الاستراتيجي 1 على النحو التالي: "اعتراف بالويبو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في الوقوف على قضايا الملكية الفكرية"،

وأن تعاد صياغة المؤشر الاستراتيجي 3 على النحو التالي: "آليات تستند إلى الملكية الفكرية تعتبر جزءا من النقاش الدائر بشأن القضايا العالمية"،

وأن تشطب الاستراتيجية "1"،

وأن تعاد صياغة الاستراتيجية "3" على النحو التالي: "تطوير الشراكات والتعاون من أجل تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية ووسائل تذليل العوائق التي تفرضها الملكية الفكرية باعتبارها أداة في السياسة العامة لتحقيق نتائج الرفاهية العامة بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا الرئيسية ونشرها لتعالج التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة وما إليه تماشيا مع المفاوضات الجارية في المنتديات المتخصصة مثل اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والفاو".

ومن جديد فإن مشاركة الويبو في تطوير الشراكات والتعاون فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة العالمية مثل تغير المناخ والمخاطر الجائحة والأمراض المهملة وإنتاج المحاصيل وما إلى ذلك لا ينبغي أن تقودها غاية تعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية فقط، كما هو وارد في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، بل ينبغي لمشاركة الويبو في هذه القضايا أن تكون متوازنة وأن تنظر في وجهة الملكية الفكرية ودورها في العلاقة بهذه القضايا مع مراعاة الفروق بين مستويات التنمية في البلدان.

ويجب أن يضمن أن تكون مساهمة الويبو في المناقشات بشأن السياسات العامة العالمية متوازنة وأن تعكس مواقف جميع الدول الأعضاء، وأن يسترشد موقف الويبو من هذه القضايا بالدول الأعضاء. ومن الضروري كذلك إيضاح الطريقة التي ستعمل بها الويبو مع سائر المنظمات. ولا يكفي الإشارة إلى أن "الشراكات" ستبنى، بل يجب أن يوضح أساس هذه الشراكات، كما يتعين إيضاح الطريقة التي سيرشد بها جدول أعمال الويبو بشأن التنمية تنفيذ هذا الهدف.

وبالتالي ينبغي أن تعاد صياغة النتيجة الاستراتيجية على النحو التالي: "تعزيز منظور متوازن وقائم على الأدلة بشأن الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية"، وعليه ينبغي لمؤشرات النتائج أن تدرج لتقترح ما ستقوم به الويبو لإتمام ذلك الأمر. وينبغي أن تتضمن هذه المؤشرات زيادة الدراسات القائمة على الأدلة بشأن التفاعل بين الملكية الفكرية وقضايا السياسات العالمية؛ وزيادة عدد الاجتماعات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى كل في مجال اختصاصه الرئيسي؛ وتعميم جدول أعمال التنمية عن طريق مثلاً فحص دور المرونة والتقييدات والاستثناءات في التصدي للتحديات العالمية.

ومن الملاحظ كذلك أن هذا القسم لا يشير إلى برامج مهمة تنفذ حالياً في إطار هذا الهدف، مثل تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا. وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا هما قضيتان تكتسيان أهمية كبرى بالنسبة إلى جميع البلدان النامية وتتناولان بعد التنمية والبعد العالمي في الملكية الفكرية. وعليه ترى مجموعة جدول أعمال التنمية أن من المهم تعليق الأهمية المناسبة على هذه القضايا في هذا القسم، وهو ما ينقص في الوقت الراهن. ومن الضروري كذلك الربط بين النتائج الاستراتيجية والبرامج على أرض الواقع.

9. الهدف الاستراتيجي التاسع: بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها

أبرزت مجموعة جدول أعمال التنمية في التعليق الذي قدمته في 12 يولييه 2010 بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط الشواغل الرئيسية التي تساورها إزاء قضية سياسة اللغات في الويبو. وقد التمسست المجموعة أن تنص الفقرة "11" في قسم الاستراتيجيات على ما يلي:

"11" صياغة سياسة شاملة للغات لمعالجة الفجوة اللغوية، وتهدف إلى استعمال جميع اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة، بما فيها لغات العمل، وذلك بصورة متكافئة وعادلة وتستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء. ويمكن تنفيذ هذه السياسة الشاملة للغات تدريجياً على أن يتم تنفيذها بصورة منهجية لتنفيذ بشكل تام وكامل مع نهاية عام 2015. وتغطي هذه السياسة الشاملة للغات الوثائق الرسمية والمطبوعات والمنشورات والترجمة الفورية ومحتوى البوابة الإلكترونية للويبو. وبالتالي ستراجع الويبو القوانين والإجراءات ذات الصلة بطريقة تعكس هذه السياسة الشاملة للغات".

(ترد مرفقة بهذه التعليقات نسخة من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 فيما تغيرات متابعة وإضافات معينة على نصها)

الوثيقة A/48/3 الصفحة 2 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

رسالة الويبو

النهوض بالابتكار والإبداع لأغراض التنمية الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، بفضل نظام دولي متوازن **وتفعل ومناح** بشأن الملكية الفكرية

الوثيقة A/48/3 الصفحة 3 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

قائمة المحتويات

- 4 أولاً: مقدمة المدير العام
9 الإطار الاستراتيجي الجديد

ثانياً: تنفيذ جدول أعمال التنمية

- ثالثاً: الأهداف الموضوعية**
11 الهدف الاستراتيجي الأول
تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية
17 الهدف الاستراتيجي الثاني
تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول
24 الهدف الاستراتيجي الثالث
تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية
30 الهدف الاستراتيجي الرابع
تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها
34 الهدف الاستراتيجي الخامس
المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية
38 الهدف الاستراتيجي السادس
التعاون الدولي على إدكاء الاحترام للملكية الفكرية
42 الهدف الاستراتيجي السابع
الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية

رابعاً: الأهداف التمكينية

- 46 الهدف الاستراتيجي الثامن
آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح
50 الهدف الاستراتيجي التاسع
بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها

المرفقان

خامساً:

- 54 المرفق الأول
استطلاع مالي للفترة 2010-2015
58 المرفق الثاني
إطار إدارة الويبو القائمة على النتائج

الوثيقة A/48/3 الصفحة 10 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

ثانياً: تنفيذ جدول أعمال التنمية

<u>مؤشرات النتائج</u>	<u>النتائج الاستراتيجية</u>
<u>تركيز قوي على التنمية في المنظمة كلها، مع إدراج مبادئ وتوصيات جدول أعمال التنمية على نحو فعال في عمل جميع البرامج المعنية.</u>	<u>تركيز قوي على التنمية في المنظمة كلها</u>

يقوم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على مقارنة جديدة متعددة المجالات. ويتيح فرصة فريدة لتجاوز برامج الويبو التقليدية للمساعدة التقنية والحرص على أن تكون مبادئ جدول أعمال التنمية وتوصياته مدمجة ضمن عمل المنظمة برمتها. وتسري مبادئ جدول أعمال التنمية لا على الأنشطة المنجزة في ظل الهدف الاستراتيجي الثالث فحسب، بل على الأنشطة المنجزة في ظل جميع الأهداف الاستراتيجية التسعة. ويتجلى ذلك على مدى الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ويبيّن الجدول الملخص في الصفحة 10 الصلة بين الأهداف الاستراتيجية وتوصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين.

وفي إطار الأجل المتوسط، تواجه الويبو تحدي ترجمة تطلعات جدول أعمال التنمية إلى واقع ملموس. ويشمل ذلك الحرص على أن تحقق الموارد البشرية والمالية المخصصة لجدول أعمال التنمية القيمة لفائدة الدول الأعضاء وأن تكون النتائج قابلة للتقييم وقادرة على إحداث وقع إيجابي.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 10 من النسخة العربية تابع
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

أهداف الويبو الاستراتيجية والصلة بتوصيات جدول أعمال التنمية²

<p>الهدف الثامن</p> <p>آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>2 و3 و5 و14 و30 و40 و42 و43</p>						
<p>الهدف السابع</p> <p>الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>2 و5 و6 و7 و19 و23 و24 و26 و27 و29 و36 و39 و41</p>	<p>الهدف السادس</p> <p>التعاون الدولي على إدكاء الاحترام للملكية الفكرية</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>1 و6 و13 و42 و45</p>	<p>الهدف الخامس</p> <p>المصدر العالمي لمراجعات المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>1 و6 و34 و35 و36 و37 و38 و39</p>	<p>الهدف الرابع</p> <p>تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>1 و8 و10 و11 و12 و19 و20 و24 و25 و27 و28 و30 و31 و40</p>	<p>الهدف الثالث</p> <p>تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و21 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و28 و29 و30 و31 و32 و33 و34 و35 و36 و37 و38 و39 و40 و41 و42 و43 و44 و45</p>	<p>الهدف الثاني</p> <p>تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>1 و6 و10 و31</p>	<p>الهدف الأول</p> <p>تطور متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>1 و2 و6 و7 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و21 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و28 و29 و30 و31 و32 و33 و34 و35 و36 و37 و38 و39 و40 و41 و42 و43 و44 و45</p>
<p>الهدف التاسع</p> <p>بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها</p> <p>توصيات جدول أعمال التنمية</p> <p>1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و21 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و28 و29 و30 و31 و32 و33 و34 و35 و36 و37 و38 و39 و40 و41 و42 و43 و44 و45</p>						

² يستند هذا الجدول إلى وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة للفترة 2010-2011، ولاسيما القسم المعنون "الصلة بجدول أعمال التنمية" في كل برنامج من البرامج التي تنطوي تحت راية الأهداف الاستراتيجية التسعة.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 11 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

الهدف الاستراتيجي الأول
تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية

مؤشرات النتائج	النتائج الاستراتيجية
1. اتفاقات متوازنة ومنكافئة وصلت إليها الدول الأعضاء في كل مجال رئيسي من إطار وضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية	مشاركة كاملة من الدول الأعضاء في الوصول إلى اتفاقات على تدابير تشريعية وعملية في مجالات ذات مصلحة مشتركة لتسوية إطار الملكية الفكرية الدولي الحالي

الوثيقة A/48/3 الصفحتان 12 و13 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

الهدف الاستراتيجي الأول تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية

يرمي هذا الهدف الاستراتيجي إلى ضمان تطوير قانون الملكية الفكرية الدولي لمواكبة المحيط التكنولوجي والجغرافي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العالمي الذي يشهد تطورا سريعا، آخذا في الحسبان تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بشأن وضع القواعد والمعايير. ولا بد من ضمان توازن التطور ليظل الإطار الدولي للملكية الفكرية قادرا على الاستمرار في خدمة هدفه الأساسي وهو تشجيع الابتكار والإبداع، بما في ذلك الاستفادة من مواطن المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية، ومراعاة احتياجات البلدان ومصلحتها على اختلاف مراحل نموها، وتحقيق التوازن السليم بين "1" حقوق المبدعين ومالكي الملكية الفكرية وحقوق المنتفعين والجمهور "2" وتشجيع الابتكار والإبداع وتعميم الفوائد الاجتماعية المستمدة من الابتكار والمصنفات الإبداعية.

التحديات والفرص

الملكية الفكرية مشمولة بشبكة معقدة من الاتفاقات الوطنية والشائبة والتعددية والإقليمية ومتعددة الأطراف. وفي عالم اليوم المعولم الذي تحركه التكنولوجيا الرقمية، لم تعد تعبر الموضوعات المحمية بالملكية الفكرية - مثل التقنيات الجديدة والرسوم والنماذج العصرية والعلامات والمصنفات الإبداعية - بشكل متزايد الحدود الإقليمية تسري على الموضوعات المحمية بالملكية الفكرية، مثل التقنيات الجديدة والرسوم والنماذج العصرية والعلامات والمصنفات الإبداعية. وفي كثير من الحالات، لا بد أن يكون أي اهتمام يولي بهذا الموضوع قائما على منهج دولي كي يكون فعالا (وهذا أمر لا مفر منه تقريبا في المسائل المتعلقة بالعمل على الإنترنت مثلا). والويبو بصفتها أمانة 24 معاهدة متعددة الأطراف وأربعة أنظمة كبرى لتقديم الخدمات العالمية، تواجه باستمرار تحدي النهوض بحلول متوازنة حرصا على أن تظل البنية التنظيمية الدولية تؤدي دورها وتخدم هدفها في التشجيع على الابتكار والإبداع عبر العالم وتيسر مشاركة جميع البلدان في فوائد التقدم التكنولوجي والثقافي.

وكانت الموافقة على جدول أعمال التنمية علامة بارزة في مجال وضع القواعد والمعايير في تاريخ الويبو، ويكلف هذا الجدول الويبو بالقيام بأعمال وضع القواعد والمعايير بطريقة متوازنة، آخذة في الاعتبار احتياجات ومصالح البلدان في مختلف مراحل التنمية، والانتفاع الكامل بالمرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية. وعلى الرغم من أن المفاوضات التي تجري بشأن قضايا أخرى مختلفة لم تحتتم بعد، فقد أخذ التوافق في الآراء يزداد بين الدول الأعضاء في مجالات مختلفة، منها التقييدات والاستثناءات لمعاقبي البصر وحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وعلى الرغم من أن توصيات هذا الجدول لم تترجم إلى معاهدات جديدة، فإنها أساس كل الأعمال التي يعين أن تجررها المنظمة، وخاصة في مجال وضع القواعد والمعايير. ومع ذلك لم يكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المجالات الأخرى. وشهد العقد الماضي غياب التقدم في عمل المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير إذ لم تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق في العديد من المجالات. وأمام انعدام التقدم في وضع القواعد والمعايير يلاحظ تسارع في التقدم التكنولوجي الذي يوقع في العديد من الحالات وقوعه على المحيط الذي يعمل فيه الملكية الفكرية. ولا بد من تحقيق نتائج متوازنة في المفاوضات التي تدور في الويبو على المستوى متعدد الأطراف، وإلا تعرضت هذا النوع من المفاوضات لخطر الزوال. وإذا أخفقت المنظمة في إتاحة المحفل لإيلاء الاهتمام بإجراء التسويات والتغييرات اللازمة، فسيترتب على ذلك عدد من المخاطر. وسيترجع دور المنظمة في وضع القواعد الاقتصادية. وقد يستعاض عن

المناهج متعدد الأطراف بمسارات ثنائية أو تعددية في محافل أخرى، وتُستحدث حلول بأمر الواقع أو بفعل السوق أو التكنولوجيا وليس من خلال السياسة العامة تحت نفوذ الحكومات.

ولمواجهة هذا التحدي، يتعين على الأمانة أن تتيح المحيط المحايد والمهني – ضامنة لمختلف اللجان جداول عمل شاملة وعادلة إلى أقصى الحدود – مما يسهل للدول الأعضاء اتخاذ القرار، بغية التوصل إلى حلول متعددة الأطراف والتمكين من وضع قواعد متوازنة تشمل كل أطراف التطور التكنولوجي، من أحدث التطورات في التكنولوجيا الرقمية إلى أنظمة المعارف التقليدية، أخذًا في الاعتبار على النحو المناسب تداعيات ذلك على التنمية والسياسات العامة. وأمامنا الآن فرصة لبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء من خلال تحسين الفهم المشترك للمسائل التنظيمية والعمل بالتالي على تمهيد السبيل للتقدم في المستقبل في المناقشات حول أنشطة وضع القواعد والمعايير.

ويقتضي المحيط العالمي الاقتصادي والاجتماعي الحيوي أن يضمن نظام الملكية الفكرية الدولي المتطور توازنا دقيقا بين مصالح جميع الأطراف، بما في ذلك البلدان على مختلف مستويات نموها وأصحاب الحقوق وعامة الجمهور.

وأمام كل هذه المعطيات، يمكن أن نلخص كما يلي بعض التحديات والفرص المحددة المطروحة أمام المنظمة على المدى المتوسط في المجالات الرئيسية من عملها في وضع القواعد والمعايير (وهي البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية والمعارف التقليدية):

- البراءات. تشهد التكنولوجيا الجديدة في علوم الحياة والبيولوجيا الصناعية والنانو تكنولوجيا وعلوم المادة والعلوم البيئية والطاقة وغيرها من المجالات توسعا وتطورا وانتشارا بسرعة عالية. وتشتد الحاجة إلى مواكبة هذه التطورات التكنولوجية بغية فهم الإجراءات المطلوب اتخاذها إن وجدت على الساحة الدولية لمواجهة هذه التطورات. ولا بد أيضا من تمكين البلدان، على اختلاف مستويات تنميتها، من اعتماد قوانين وسياسات بشأن البراءات تكون مناسبة لاحتياجاتها الإنمائية، واختيار السياسات المدعومة بالمعلومات بشأن الاستفادة من مواطن المرونة في الاتفاقات الدولية، محترمة في الوقت ذاته واجباتها الدولية.

- حق المؤلف. التكنولوجيا الرقمية والإنترنت يُمكّن من إتاحة المواد الإبداعية – والأشكال الجديدة من التعبير الثقافي – ب نطاقٍ متقطع النظر على الصعيد العالمي، أما قانون حق المؤلف فنظل خاضعة لمبدأ الحدود الإقليمية. وفي ذلك السياق المعمول يطرح توفر المواد الإبداعية عالميا فرصا ويطرح تحديات أمام إحقاق حق المؤلف. وقد أفضت وأثارت التغيرات التكنولوجية التي تحركها حركة الأسواق إلى ضغط شديد على النظام الحالي وأثارت قضايا جديدة منها كيفية النهوض بالإبداع وحمايته ومكافأته ضامنين في الوقت ذاته إمكانية النفاذ إلى المصنّفات المحمية والمصنّفات التي آلت إلى الملك العام.

- الإشارات المميزة. تغير جوهرى يسري على المنهج التقليدي في استحداث العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية والانتفاع بها وحمايتها بالقانون (بما فيها المنافسة غير المشروعة). وأصبحت سياسة الملكية الفكرية العامة تحتوي في جوانبها الرئيسية على جانب الاستثمار في تطوير العلامات والمحافظة عليها – بصفتها حلقات تربط السمعة والشهرة غير المادية بالمنتجات والسلع المادية.

- الرسوم والنماذج. المناهج القانونية والإدارية المتبعة لحماية الرسوم والنماذج الصناعية متنوعة جدا في الدول الأعضاء مما يتيح فرصة لتبادل وجهات النظر والممارسات كأساس محتمل لوضع الأطر العالمية. يطرح تحديا كبيرا لضمان الاتساق في عالم ترداد فيه حولة النشاط الاقتصادي.

المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. كان التوافق على اعتماد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور للفترة 2010-2011 فرصة تاريخية للمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى اعتراف واحترام دوليين صريحين للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كملكية فكرية وتطوير الوسيلة الملائمة للتعامل مع الصلة بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية. ومن شأن الحماية المتوازنة لتلك المعارف والتعبيرات التقليدية والملكية الفكرية في علاقتها مع الموارد الوراثية أن تأتي بتغيير تنظيمي كبير في الملكية الفكرية والاعتراف بعالمية نظام الملكية الفكرية. وسيكون أول التحديات الكبرى في الولاية الجديدة أن توافق اللجنة على نصوص لصك قانوني دولي (أو صكوك) وتقديمها إلى الجمعية العامة لليونسكو ثم أن تبت الجمعية في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 15 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

العلامات والرسوم والنماذج

ستشمل الاستراتيجيات ما يلي:

"7" في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية:

- دعم مشاركة واسعة النطاق من الدول الأعضاء في أعمال اللجنة بصفتها المحرك الرئيسي لتطوير حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالعلامات. والتزام منهج مرن فيما يتعلق بشكل النتائج المحتملة لعمل اللجنة في مختلف المجالات، من اللجوء لصكوك القانون المرن إلى اعتماد معاهدات دولية.
- وبحث فرص التقدّم في العمل على مواطن التوافق في إجراءات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية في شكل معاهدة دولية بشأن قانون الرسوم والنماذج، على غرار معاهدة سنغافورة (العلامات التجارية).
- وبحث نطاق العمل في مجال حماية العلامات التجارية على الإنترنت.
- وبناء الكفاءات في مجال البيانات الجغرافية وتشجيع التعاون متعدد الأطراف بما في ذلك تبادل التجارب وتقاسم المعلومات حول البيانات الجغرافية.
- واستخدام الأطر المؤسسية القائمة لتحقيق النتائج الممكنة والمناسبة، على غرار جمعية معاهدة سنغافورة لتعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة سنغافورة، وجمعية اتحاد باريس لتوصيات محددة.
- ~~واستكمال العمل الجاري في ظل الإطار المؤسسي القائم باجتماعات دورية محورية مما يتيح مفضلاً غير رسمي للدول الأعضاء والأطراف المهتمة لبحث الموضوعات التي يمكن أن تكون مناسبة لتطورات جديدة متعددة الأطراف في مجال وضع القواعد والمعايير، بما في ذلك مجال المنافسة غير المشروعة. ويمكن تناول تلك القضايا بطريقة مفهومة وغير رسمية، كأن يكون ذلك في سياق المنديات أو أشكال أخرى من المؤتمرات، لتمكين ممثلي الدول الأعضاء ومجموعات أصحاب المصالح من الخوض في تبادل للآراء بطريقة غير رسمية ودون عواقب، علماً بأن بعضها قد يؤدي إلى الشروع في عمل تطويري للقواعد والمعايير في مجالات محددة إن كان ذلك مناسباً.~~
- ووقاية ملك عام متين وتجنّب التملك غير المشروع للإشارات.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 20 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

نظام لشبونة (تسميات المنشأ)

"17" بلغ اتفاق لشبونة الآن 50 عاما منذ إنشائه ولا تزال عضويته دون 30 طرفا متعاقدا. وينبغي عدم التقليل من صعوبة تحويل نظام لشبونة إلى نظام يتمتع بالمشاركة الدولية، كما يتضح من المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن إنشاء سجل عالمي للبيانات الجغرافية. والولاية التي أسندتها جمعية اتحاد لشبونة للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة تتيح فرصة لتحديد السبل الكفيلة بتحسين النظام حتى يصبح أقدر على استقطاب مزيد من الدول والمستخدمين.

"18" وينبغي وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات للأجل المتوسط من أجل ضمان الاستفادة من الاستثمارات الحالية لوضع إجراء إلكتروني ~~كامل~~ للتسجيل والإخطار، تستخدمه الدول الأعضاء في نظام لشبونة المهتمّة.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 22 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

نظام مدريد - استراتيجيات

- "9" تحديد العوامل التي تعوق الانضمام إلى بروتوكول مدريد. والتفاعل بنشاط أكبر مع الدول غير الأعضاء في نظام مدريد بغية تحديد اهتماماتها الخاصة والتصدي لها. وتطوير استراتيجيات مخصصة من أجل توسيع التغطية الجغرافية وبرامج مخاطبة الجماهير من أجل تعزيز الكفاءة في شرح الوقع المحتمل للانضمام إلى بروتوكول مدريد في سياقات وطنية محددة.
- "10" والعمل مع الأطراف المتعاقدة من أجل التأكد إن كانت السياسات العامة والأحكام القانونية اللازمة بشأن الملكية الفكرية قد وضعت بما يكفل التنفيذ الكامل للنظام، ومساعدة تلك الأطراف على وضع التدابير اللازمة وتطبيقها بغية تحقيق هذا الهدف.
- "11" ~~وتشجيع الأطراف المتعاقدة على بحث مزايا تبسيط النظام من خلال الانتقال إلى محيط قائم على بروتوكول مدريد لوحده. ودعم الدول الأعضاء الثلاث التي هي أعضاء في اتفاق مدريد دون أن تكون أعضاء في البروتوكول ومساعدتها على الانضمام إلى البروتوكول إذكاء الوعي بين الدول الأعضاء التي هي أعضاء في اتفاق مدريد دون أن تكون أعضاء في البروتوكول، بمرأيا بفوائد الانضمام إلى البروتوكول في نهاية المطاف.~~
- "12" والمشاركة في تقدير مستمر للعمليات الجارية بغية تقديم خدمة أكثر اتساقا وفعالية.
- "13" والنهوض بثقافة مؤسسية موجهة أكثر نحو تقديم خدمات عالية الجودة ورصد رضا الزبائن.
- "14" واستكمال المرحلة الأولى والثانية والثالثة من تحديث الأنظمة المعلوماتية، بما في ذلك إقامة شراكة استراتيجية خارجية من أجل تنفيذ المرحلة الثالثة تكون قادرة على تحمل مسؤولية الدعم المتواصل للنظام النهائي.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 23 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

مركز الويبو للتحكيم والوساطة - استراتيجيات

- "21" إدكاء الوعي بالخيارات البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية.
- "22" وزيادة دراسات الأسواق فيما يتعلق باحتياجات المنتفعين بخدمات تسوية المنازعات وفهم العوامل التي تؤثر في القرار بتفضيل الحلول البديلة لتسوية المنازعات.
- "23" وزيادة الفوائد التي تشجع على الإقبال على خدمات تسوية المنازعات التي يقدمها مركز الويبو للتحكيم والوساطة من خلال ما يلي:
- تكييف إجراءات المركز وبنية التحتية وفقا لاحتياجات المستخدم من خلال عدة وسائل من بينها اعتماد حلول للأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات.
 - والعمل مع مالكي الملكية الفكرية والمنتفعين بها والمؤسسات المعنية بها لوضع إجراءات مكيفة خصيصا للسياقات المحددة المتكررة في المنازعات في مجالات عملهم.
- "24" والعمل في مجالات السياسة العامة للملكية الفكرية التي يحتمل أن يزداد فيها حجم المعاملات الدولية للملكية الفكرية والحاجة إلى خدمات محايدة وناجعة وفعالة من حيث التكلفة، ~~مثل اتفاقات نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيا غير المضرة بالبيئة~~. ومن شأن وجود إجراءات محايدة بتكلفة معقولة لتسوية المنازعات بين أصحاب المصالح أن يساهم في نجاح الآليات المصممة للنهوض بنقل التكنولوجيا ~~المضرة~~.
- وستعود الدراسة الاستقصائية التي يعدها المركز بفائدة عملية في تحسين فهم احتياجات المنتفع فتزيد من فعالية الخدمات التي يقدمها المركز.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 24 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

الهدف الاستراتيجي الثالث تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية

مؤشرات النتائج	النتائج الاستراتيجية
1. تركيز شديد على التنمية في المنظمة برمتها، مع دمج فعال لمبادئ جدول أعمال التنمية وتوصياته في عمل كل البرامج المعنية	انتفاع أكبر بالملكية الفكرية لأغراض التنمية
<u>وضع استراتيجيات وطنية متوازنة ومناسبة للملكية الفكرية والابتكار، وأطر قانونية وطنية للملكية الفكرية تتماشى معها ومع أهداف التنمية الوطنية وأولويات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر، وتتماشى كذلك مع معاهدات واتفاقات الملكية الفكرية الدولية من أجل تشجيع الابتكار المحلي وبالتالي تعزيز مصلحة البلدان النامية في نظام الملكية الفكرية الدولي.</u>	
<u>بنية تحتية بشرية وتقنية من مؤسسات الملكية الفكرية معززة، بما فيها مؤسسات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر، تقدم خدمات محدثة وصديقة للمستخدم ولديها القدرة على إدارة الملكية الفكرية والانتفاع بها بفعالية من أجل التنمية.</u>	
2. عدد أكبر من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر مجهزة بأطر متوازنة في مجال التشريع والسياسة العامة	
3. عدد أكبر من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر مجهزة بمؤسسات قوية وقادرة على الاستجابة في مجال الملكية الفكرية أو ما يتصل بها	
<u>المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو متماشية مع توصيات جدول أعمال التنمية، وشفافة ومحيدة وتعكس المرونة في نظام الملكية الفكرية الدولي والتقييدات والاستثناءات على حقوق الملكية الفكرية.</u>	
4. قدر كاف من الموارد البشرية بالمهارات الوجيهة في عدد أكبر من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر	

الوثيقة A/48/3 الصفحة 26 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. والسعي إلى تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية هدف يعني بلدان مختلفة بمستويات نمو متباينة جدا ومستويات مختلفة فيما يتعلق بالبنى التحتية للملكية الفكرية. وقد شهدت العديد من البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر مثلا تقدما كبيرا في قدرتها على الانتفاع بالملكية الفكرية للمساعدة في تسريع خطى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالنسبة إلى تلك البلدان، يكمن التحدي أمام الويبو في توفير مزيد من المساعدة المتخصصة بغية تلبية الاحتياجات الخاصة بتلك البلدان والعمل أيضا على النهوض بتبادل الخبرات والعبر وأفضل الممارسات فيما بين تلك البلدان.

90 بالمائة من الشركات في معظم بلدان العالم هي شركات صغيرة أو متوسطة تسهم في الحيوية الاقتصادية. على أن أغلبية المقاولين والشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة تنتفع قليلا أو لا تنتفع بنظام الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك يزداد وضع تلك الشركات هشاشة في محيط اليوم الذي تستخدم فيه المنافسة ويزيد عولمة واندفاعا بقوة المعرفة واعتمادا على الملكية الفكرية. فتبرز الحاجة إلى مد يد العون إلى تلك الشركات لزيادة فهمها لمقدرات الملكية الفكرية بوصفها أداة لاستخراج القيمة من الإبداع والاختراع، قادرة على الإسهام في إدارة أصول الملكية الفكرية ووصول الشركة إلى شط النجاح.

~~نقلت هاتان الفقرتان إلى القسم الجديد تحت جدول أعمال التنمية. ويقوم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على مقارنة جديدة متعددة المجالات. ويتيح فرصة فريدة لجوارج برامج الويبو التقليدية للمساعدة التنموية والحرص على أن تكون مبادئ جدول أعمال التنمية وتوصياته مدمجة ضمن عمل المنظمة برمتها. وتسري مبادئ جدول أعمال التنمية لـعلى الأنشطة المنجزة في ظل الهدف الاستراتيجي الثالث فحسب، بل على الأنشطة المنجزة في ظل جميع الأهداف الاستراتيجية التسعة. ويجلي ذلك على مدى الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ويبيّن الجدول الملخص في الصفحة 10 الصلة بين الأهداف الاستراتيجية وتوصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين.~~

~~وفي إطار الأجل المتوسط، تواجه الويبو تحدي برزمة تطلعات جدول أعمال التنمية إلى واقع ملموس. ويشمل ذلك الحرص على أن تحقق الموارد البشرية والمالية المخصصة لجدول أعمال التنمية القيمة لفائدة الدول الأعضاء وأن تكون السائج قابلة للتقييم وقادرة على إحداث وقع إيجابي.~~

حشد الموارد. مع تزايد الطلب على ما تقدمه الويبو عموما من خدمات لدعم البلدان النامية في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية، تشتد الحاجة إلى شركاء وموارد للمساعدة على ضمان تلبية تلك الاحتياجات بطريقة تعزز من وقعها الإنمائي إلى أقصى الحدود. وتكتسي أنشطة الويبو في مضمار العلاقات الخارجية وإقامة الشراكات (الهدف الاستراتيجي السابع) أهمية رئيسية في دعم البلدان النامية في انتفاعها بنظام الملكية الفكرية وفي حشد الموارد وضمان النفاذ إليها من أجل مشروعات الملكية الفكرية في البلدان النامية. ولا يحلّ ذلك محل الدور المركزي المناط بميزانية الويبو العادية لتمويل الأنشطة، غايته إسرار ذلك العمل وزيادة قدرة الويبو على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وتحسين فعالية المساعدة التقنية وأنشطة تكوين الكفاءات. والتحدي الرئيسي في هذا الصدد هو الاستفادة من الزخم الذي أنتجه مؤتمر الويبو حول تكوين الشراكات لحشد الموارد في سبيل التنمية (نوفمبر 2009) ولا سيما بفضل الاتصال بوكالات التنمية الرئيسية والجمعيات الخيرية لزيادة وعيها واستعدادها لدعم مشروعات البلدان النامية بشأن الملكية الفكرية لأغراض التنمية.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 38 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

الهدف الاستراتيجي السادس
التعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية

مؤشرات النتائج	النتائج الاستراتيجية
1. تعاون دولي أكبر مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص	فهم مشترك وتعاون بين الدول الأعضاء لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، <u>استرشادا بالتوصية 45 من</u> <u>جدول أعمال التنمية</u>
2. حوار متوازن في السياسة العامة تحت رعاية لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ، مع مراعاة الاهتمامات إنمائية التوجه	
3. قدرة معززة لدى الدول الأعضاء على التصدي للقرصنة والتقليد	

الوثيقة A/48/3 الصفحة 42 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

الهدف الاستراتيجي السابع الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية

مؤشرات النتائج	النتائج الاستراتيجية
1. اعتراف بالويبو مستوى وكالة الأمم المتحدة الرائدة في الوقوف على القاسم المشترك <u>بمقتضى</u> الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية	مناقشات دولية حول قضايا السياسات العامة مدعومة بمعلومات مكتملة عن دور الملكية الفكرية أداة من أدوات السياسة العامة للنهوض بالابتكار ونقل التكنولوجيا
2. إسهامات الويبو <u>مجلية بقدر أكبر في المناقشات الدولية</u> حول قضايا السياسات العامة العالمية	
3. آليات تستند إلى الملكية الفكرية جاهزة لمعالجة قضايا السياسات العامة العالمية <u>تعتبر جزءا من النقاش الدائر بشأن القضايا العالمية</u>	

الوثيقة A/48/3 الصفحة 43 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

الهدف الاستراتيجي السابع الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية

تتجلى من خلال هذا الهدف الاستراتيجي قدرة الويبو على أن تقوم مقام المنتدى الحكومي الدولي **التقني** في معالجة قضايا هامش التقاطع بين الملكية الفكرية والابتكار والسياسات العامة العالمية. ويستدعي هذا الهدف العمل **الاستراتيجي** والجوهري مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ليمكن الإسهام في البحث معاً عن حلول للتحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية، بما فيها التحديات المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة وحماية التنوع البيولوجي وتحقيق أهداف الألفية للتنمية. وإن الوقع المباشر للعديد من هذه المشكلات العالمية إنما يقع على كاهل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ولذا فإن البرامج المناطة بهذا الهدف الاستراتيجي ستعمل عن كثب من أجل تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية وتوصيات جدول أعمال التنمية.

التحديات والفرص

يشهد التاريخ على أن التكنولوجيا هي التي تكفل الأداة التي تستعين بها البشرية في تصديها للتحديات الاجتماعية والبيئية. وبعبارة أوسع، فهي التي تعطي الوسائل الكفيلة بتحسين استجابتنا للعزلة وبعد المسافات ولافتقارنا إلى الإنتاج الزراعي الكافي ولما يهدد الصحة العامة ولما يجهدنا لمواجهة الزواجر والإعصارات وما إليها. وليس من الغريب أن يؤدي تقييد الانتفاع بالتقنيات الجديدة إلى إشكالات. ومن جهة أخرى، فلولا التقنيات الجديدة ما كانت الإشكالات ولا التحسينات في قدرتنا على الاستجابة للتحديات. ويبقى إذن التوازن بين حفز الاستثمار في التقنيات الجديدة وإتاحة منفذ إلى الفائدة الاجتماعية المتأتبة من تلك التقنيات الجديدة مبدأ رئيسياً.

ونظراً لاعتمادنا المتزايد على التكنولوجيا، فقد يتحول النقاش حول العلاقة بين الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية إلى جدال عويص. وهذه الأهمية التي تكنسها قضايا الساعة والاهتمام المشترك بأدوات المعلومات المحسنة لدعم النقاش على مستوى السياسات العامة وتوجيهه وفي توضيح الروابط بين ذلك النقاش والتحليل التقني إنما تطرح على الويبو فرصة وتحدياً في آن واحد.

وأما التحدي فهو ضمان أن يكون بإمكان الويبو أن تساهم بخبرتها المتميزة في مجال الملكية الفكرية في تلك النقاشات الجوهريّة وأن تحرص في ذلك المضمار على العمل بشراكة مع **طائفة من الوكالات والمسارات العاملة داخل منظومة الأمم المتحدة بطلب أو بمبادرات منها ومع في** منظمات حكومية دولية أخرى. وستجد الويبو إذا ما نجحت في التصدي لذلك التحدي فرصة لتصبح **المرجع الأوتلرجعاً** بشأن القاسم المشترك بين قضايا السياسات العامة والملكية الفكرية. وتحقيقاً لهذا الهدف، لا بد للويبو من أن تضمن درجة عالية من الجودة فيما تقدمه من إسهامات تكون متوازنة ومدعومة بالأدلة ومصوّبة بدقة وتولي الاعتبار الكافي لاهتمامات الدول الأعضاء وتكون مدعومة بفضل إقامة الشراكات.

ويقتضي ذلك أيضاً فهماً واضحاً للأولويات في شركات الويبو والتوجه حيثما يمكن أن يكون الوقع الإيجابي الأكبر على قضايا السياسات العامة الرئيسية. ومن أهم الشركاء في منظومة الأمم المتحدة مثلاً منظمة الصحة العالمية بخصوص القاسم المشترك بين الملكية الفكرية والصحة العامة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بخصوص القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتكنولوجيا وتغير المناخ، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بخصوص جوانب التنوع البيولوجي ذات صلة خاصة بعمل الويبو في مجال المعارف التقليدية والموارد الوراثية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية (الأونكتاد) بخصوص القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، والاتحاد الدولي للمواصلات بخصوص قضايا الملكية الفكرية في سياق مجتمع المعلومات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بخصوص العلاقة بين الملكية الفكرية والثقافة، ومنظمة التجارة العالمية بخصوص عدد من القضايا المشتركة. ولا بد للوييو من الالتفات في ذلك أيضا إلى توجيه تلك الشبكات والشراكات والمزيد منها نحو دعم عمل المنظمة من

الوثيقة A/48/3 الصفحة 44 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

خلال أنشطة مشتركة وحشد للموارد (انظر أيضا الهدف الاستراتيجي الثالث (تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية) والهدف الاستراتيجي الثامن (آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح)). وفي السنوات الأخيرة كانت مناقشات الملكية الفكرية الرئيسية تدور خارج الويبو وبدون مشاركتها الفاعلة. ولكي تستغل الويبو كامل مقدرتها في الوقوف على العلاقة بين الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية، لا بد لها من أن تضمن ثقة شركائها المحتملين بإسهامها إسهاما ملموسا لا يكفي بالمضي قدما بالنقاش نحو فهم أفضل للقضايا بل يولد الثقة في حيايد إسهاماتها.

الاستراتيجيات

سنستعرض الويبو في مقارنتها لهذا المجال بالاستراتيجيات التالية:

"1" ~~ضمان مشاركة الويبو في كل المسارات والمفاوضات بشأن قضايا السياسات العامة المصنفة بعملها (كالصحة العامة وتغير المناخ والأمن الغذائي والهوية الرقمية وأهداف الألفية بشأن التنمية) لدعم تلك المسارات والمساعدة على إقامة الويبو مقام المسند والمرجع للدول الأعضاء بشأن القاسم المشترك بين نظام الملكية الفكرية الدولي وقضايا السياسات العامة العالمية قيام الويبو بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في الوقوف على قضايا الملكية الفكرية بتيسير وتعزيز منظور متوازن وقائم على الأدلة بشأن الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية تماشيا مع توصيات جدول أعمال التنمية ومع منظور جميع الدول الأعضاء، لاستكمال المناقشات التي تتضمن تفاعلا بين الملكية الفكرية والسياسات العامة العالمية في المنتديات الأخرى.~~

"2" واستحداث أدوات للمعلومات السليمة المستقاة من بيانات البراءات في قطاعات التكنولوجيا التي تهم المصلحة العامة في شكل يستفيد منه واضعو السياسات (بالتعاون مع العمل المنجز بناء على الهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها) والهدف الاستراتيجي الخامس (المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية)). ويشمل ذلك مسح لأنماط البراءات وغيرها من المعلومات عن الوضع القانوني لبراءات التكنولوجيا البيئية، والمعلومات المتعلقة بالوسائل العملية لضمان النفاذ إلى تلك التكنولوجيا وتطويرها محليا في البلدان النامية.

"3" وتطوير الشراكات والتعاون من أجل تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية أداة في وسائل تدليل العوائق التي تفرضها الملكية الفكرية باعتبارها أداة في السياسة العامة لتحقيق الرفاهية العامة بتشجيع الابتكار ونقل التشبيات التكنولوجيا الرئيسية ونشرها ولاسيما تلك التي لتعالج التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة وما إليه، تماشيا مع المفاوضات الجارية في المنتديات المتخصصة مثل اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والفاو؛

"4" وتصميم بنى طوعية للابتكارات لتلك الأغراض من خلال آليات مثل ما يأتي:

- الابتكار التعاوني،
- وبرامج الترخيص معززة الفعالية والمسؤولية،
- والشراكات في استحداث المنتجات،
- والإنتاج الندي التوافقي في البيوتكنولوجيا الزراعية،

- ومبادرات جمع البراءات والبراءات التوافقية،
- وآليات تسوية المنازعات المصممة للحد من عرقلة العمل المنشود من تلك البنى.

وقد يشمل ذلك ما يأتي:

- استكشاف إمكانية استحداث قاعدة (أو أكثر) شاملة للبراءات وغيرها من المعلومات مسجلة الملكية، بما في ذلك تسهيل نقل التكنولوجيا وإقامة الشركات من خلال نموذج الابتكار المفتوح للنفوذ إلى حقوق الملكية الفكرية، مما يسرع استحداث المنتجات في مجال الصحة العامة والأمن الغذائي وتغير المناخ، حسب ما يكون مناسباً؛
- واستكشاف إمكانية إقامة مركز شركات بمنتدى يستطيع كل من يعينهم الأمر أن يطلعوا فيه على فرص الترخيص وإمكانيات تمويل.

"5" وتقديم غير ذلك من الخدمات استجابةً لطلبات الدول الأعضاء، ومن ذلك مثلاً تعزيز القدرات الاستيعابية لدى الدول المستفيدة من المساعدة في مجال تكوين الكفاءات والشؤون التشريعية والنماذج العملية للترخيص في مجال التكنولوجيا وخدمات التحكيم والوساطة.

الوثيقة A/48/3 الصفحة 53 من النسخة العربية
التعديلات المقترحة من مجموعة جدول أعمال التنمية

- "5" وإرساء الثقة والحفاظ عليها في نظام إدارة الأداء وتطوير الموارد البشرية الجديد بالتأكد من أنه يطبق بطريقة منصفة وموضوعية ومتسقة في المنظمة كلها.
- "6" وتحسين تأدية الخدمات والحد من تكاليف الأعمال على مستوى الوظائف الإدارية من خلال ترشيد إجراءات الإدارة وإعادة توزيعها ودعمها بنظام حديث للتخطيط للموارد المؤسسية يكون متينا ومتكاملا وبفضل اتفاقات خدمائية واضحة المعالم.
- "7" وإعادة النظر في سياسة المشتريات والأسفار وما يرتبط بها من إجراءات وتدعيمها بما في ذلك الاستفادة من توقعات الطلب وتحسين التخطيط وصياغة استراتيجيات بديلة للتمويل وإبرام اتفاقات إطارية بشأن السلع والخدمات المشتركة.
- "8" ورسم استراتيجيه شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها بحيث تتعقب التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات وتستغل ذلك التقدم وتستجيب لاحتياجات العمل.
- "9" وتصميم ممارسات مؤاتية للبيئة وترشيدها، بما في ذلك المشتريات "الخضراء" التي ستساعد الويبو على الحد من وقعها الكربوني والانتقال إلى بيئة محيدة الكربون.
- "10" وتحديد التدابير وتنفيذها من أجل انتقال الويبو بخطوات ثابتة نحو محيط ميسر النفاذ لمعاقبي البدن والعقل والبصر.
- "11" وصياغة سياسة شاملة للغات، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء ويمكن تنفيذها المتواصل وتشمل وثائق الاجتماعات والترجمة الفورية والمنشورات وموقع الويبو الإلكتروني. وينبغي أن تعالج هذه السياسة الفجوة اللغوية، وتهدف إلى استعمال جميع اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة، بما فيها لغات العمل، وذلك بصورة متكافئة وعادلة وتستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء. ويمكن تنفيذ هذه السياسة الشاملة للغات تدريجيا على أن يتم تنفيذها بصورة منهجية لتنفذ بشكل تام وكامل مع نهاية عام 2015. وتغطي هذه السياسة الشاملة للغات الوثائق الرسمية والمطبوعات والمنشورات والترجمة الفورية ومحتوى البوابة الإلكترونية للويبو. وبالتالي ستراجع الويبو القوانين والإجراءات ذات الصلة بطريقة تعكس هذه السياسة الشاملة للغات.
- "12" ومراجعة السياسات والإجراءات التي تنظم إنتاج ووثائق الاجتماعات وتوزيعها وترشيد تلك السياسات والإجراءات فضلا عن ترشيد إجراءات دخول المندوبين والزوار إلى المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات الخاصة لتمكين الويبو من أن تضمن للمندوبين والزائرين إجراءات تسجيل آمن وأيسر.
- "13" ومراجعة السياسات والإجراءات التي تنظم إدارة السجلات والمحفوظات، بما في ذلك اعتماد التكنولوجيا الإلكترونية لحفظ الوثائق واسترجاعها وترشيد تلك السياسات والإجراءات من أجل تيسير النفاذ إلى ذاكرة المنظمة المؤسسية.

غينيا الاستوائية

جمهورية غينيا الاستوائية

البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف بسويسرا

خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015

ملاحظات على الوثيقة A/48/3

وفد غينيا الاستوائية

يرى وفد غينيا الاستوائية أن الوثيقة A/48/3 صالحة، ويرحب بها لأنها تغطي بعض النقاط التي تكتسي أهمية حاسمة ومنها ما يلي:

1. التزام الويبو في ميدان التكنولوجيا

2. والالتزام في الميدانين الاقتصادي والقانوني

3. وتبرز هذه الوثيقة كذلك أهمية التعاون بين الويبو والدول الأعضاء

وبالتالي من المهم الإشارة إلى أن المبادرة المعروضة في هذه الوثيقة هي في الواقع تجسيد للاقتراح الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في سنة 2006 مما يضفي سمة شرعية على هذه المبادرة.

التوصيات

تسلط غينيا الاستوائية الضوء على ضرورة اعتماد هذه الخطة بالإجماع وتشدد على أهمية خطة العمل التي أعدتها وعرضتها أمانة الويبو. وعليه فإننا نود أن تنفذ هذه الخطة الاستراتيجية، التي عرضت علينا، على أرض الواقع.

وختاماً نحث الويبو على مواصلة العمل تجاه تحقيق أهدافها الصحية التي حددتها في هذه الوثيقة الاستراتيجية التي نضع فيها ثقتنا.

وشكراً جزيلاً

27 سبتمبر 2010

وزارة الشركات والطاقة والاتصالات في السويد

تعليقات خطية من السويد بشأن خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط كما عرضت في الوثيقة A/48/3.

يتوجه وفد السويد بالشكر إلى المدير العام على مبادرته المتعلقة بخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط. وتقدم هذه الخطة إلى الويبو إطاراً متيناً يمكن الأمانة عن طريق منحها توجهاً استراتيجياً يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها بالفعل للأعوام المقبلة. وستكون هذه الخطة كذلك دليلاً إرشادياً مهماً ومفيداً لإعداد وثيقة البرنامج والميزانية للفترتين 2013-2012 و 2014-2015.

والخطة الاستراتيجية هي كذلك أداة لتنفيذ نظام إدارة تقوم على النتائج. ونحن نرحب بتحديد مؤشرات ثابتة لكل غاية استراتيجية، وهي مساعدة قيمة للمنظمة والدول الأعضاء على متابعة التقدم المحرز في تحقيق هذه الغايات وتقييمه.

والغايات الاستراتيجية، كما وردت في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، تشدد على المهمة الأصلية للويبو في أن تكون المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومن المهم أن ترمي أنشطة المنظمة في المستقبل إلى الوفاء بهذه المهمة.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المرونة الضرورية التي تسمح للخطة والأنشطة والمبادرات المختلفة بأن تتكيف مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة والمتطورة في عالم اليوم، وهي بيئة تؤثر تأثيراً قوياً في نظام الملكية الفكرية العالمي وفي أنشطة الويبو.

ونحن نود أن نثني على الأمانة لمسار التشاور الشامل والشفاف والحلي الذي أجرته مع الدول الأعضاء أثناء إعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ونحن نعي أن العديد من الآراء المختلفة قد أعرب عنه أثناء هذا المسار وأن هذا المسار هو نتيجة المشاورات التي جرت. وهذا يعني بلا شك أنه لا يمكن عكس جميع الآراء، ومنها آراؤنا، في الخطة، ومع ذلك فنحن نرغب في أن نعرب عن كامل تأييدنا للخطة كما هي وللرؤية التي تجسدها.

تعليقات من سويسرا على خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط

- تؤيد سويسرا خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 (فيما يلي "الخطة") نظرا لأنها مقارنة استراتيجية والتزام لمنظمتنا للأعوام المقبلة.
- وترحب سويسرا بمسار التشاور الشامل الذي دشنته المدير العام في هذا العام مما يسر المضي قدما بالمشروع المبدئي لكي تؤخذ الملاحظات العديدة المقدمة أثناء المشاورات في الحسبان بشكل متوازن. وتجدر الإشارة إلى أن القاسم المشترك الذي تم التوصل إليه قد لقي تأييدا واسع النطاق في الاجتماع الأخير للجنة البرنامج الميزانية.
- وستكون الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط دليلا مفيدا يرشد عمل الويبو في الأعوام المقبلة، كما أنها ستعزز نظام الإدارة القائمة على النتائج في الويبو من دون أن يفرط هذا النظام في صرامته. ومن المتوقع أن تتمكن هذه الخطة من مواصلة التطور رهنا بالاحتياجات والتطورات في المستقبل.

تعليقات محددة

- تعلق سويسرا أهمية كبرى على الأهداف الاستراتيجية الأولى والثاني والثالث والرابع والسابع وهي أهداف في صميم أنشطة الويبو.
- وبالإشارة إلى التعليقات الواردة في الخطة بخصوص عدم إحراز تقدم في أنشطة وضع القواد والمعايير في الأعوام الأخيرة، فإن سويسرا تشدد على أهمية تطوير إطار دولي للملكية الفكرية في الويبو تماشيا مع التطورات المحرزة في الميدانين القانوني والتكنولوجي. وعليه تحث سويسرا على إيلاء اهتمام خاص وتخصيص الموارد الكافية للوحدات الموضوعية، ولا سيما الوحدات التي ستتعامل مع قضايا البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف في الأعوام المقبلة. وذلك لكي تتمكن الأمانة بشكل أفضل من دعم ما تضطلع به اللجان من عمل بغية إحراز تقدم ملموس في نهاية المطاف في مجالات مهمة مثل الموازنة بين حقوق البراءات وحماية أسماء البلدان وغيرها من القضايا التي تتعلق باستخدام العلامات المميزة على الإنترنت أو مشاريع المعاهدات بشأن منظمات الأداء السمعي البصري ومنظمات البث الإذاعي.
- ولا تزال سويسرا تولي أهمية كبرى إلى خدمات التسجيل العالمية في مجال الملكية الفكرية. وينبغي أن تتاح الوسائل الفعالة والعالية الجودة إلى أصحاب الحقوق لحماية حقوقهم في الملكية الفكرية على المستوى الدولي. وهذه الخدمات حاسمة كذلك بالنسبة إلى الاستقرار المالي للمنظمة ونموها، لذا ينبغي أن تظل هذه الخدمات بين الخدمات الأكثر جذبا في المستقبل. وعليه تؤيد سويسرا المبادرات المقترحة في الخطة والرامية إلى ضمان الاستثمارات المناسبة لتطوير الانتفاع بهذه الخدمات وتوسيع نطاقه، وتشجيع الدول الأعضاء الجدد على المشاركة، ولا سيما في نظامي مدريد ولاهاي. وسويسرا ملتزمة كذلك بالإصلاحات المزمع إدخالها على معاهدة التعاون بشأن البراءات للتصدي إلى مشكلة التأخر في معالجة الطلبات، فضلا عن التعامل مع قضايا تتعلق بعبء الإدارة الذي تواجهه بعض المكاتب، ومن المهم كذلك الاستثمار بما يلزم في البنية التحتية عن طريق البحث عن حلول في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل قواعد البيانات وأدوات الترجمة.
- وعلى النسق ذاته تؤيد سويسرا مبادرات الأمانة الرامية إلى تطوير وتحسين البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية في الويبو. وهذه البنية التحتية أساسية لكي يسير نظام الملكية الفكرية على النحو السليم. ويمكن لهذه البنية التحتية أن تيسر كثيرا الانتفاع بنظام حماية الملكية الفكرية على مكاتب الملكية الفكرية وأصحاب الحقوق وعمامة الجمهور في كل مكان. ويعتبر تطوير قواعد بيانات عالمية تحسن النفاذ إلى المعلومات جانبا مهما لكي تصبح نظم الملكية الفكرية أكثر فعالية وإنتاجية. وعلى النسق ذاته تود سويسرا أن تعرب عن تأييدها للمشاريع الجارية تحت إشراف تحادي مدريد ونيس.

- وتسلسل سويسرا الضوء على حاجة الويبو المتزايدة إلى إعداد أنشطة ترمي إلى تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل التنمية. وتؤيد سويسرا ما تضطلع به الويبو من عمل في هذا المجال وتشدد على ضرورة تعزيز التآزر والتعاون والاستمرارية في العمل المنجز، الأمر الضروري لتلافي الازدواجية في العمل وضمان استدامة العمل الميداني، وبالتالي التوليف بين الانتفاع بالموارد المتاحة ونتائج الملموسة. وتعتبر المبادرات المدشنة والآليات المنفذة حديثا (مثل مشروع الإدارة القائمة على النتائج ومشروع التخطيط للموارد المؤسسية) حاسمة ويجب تخصيص الموارد الكافية لها لضمان أن تحقق هي وآلية التعاون والتقييم التابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية جميع الآثار المرغوبة.
- وفيما يتعلق بالتحديات المطروحة يجب على الويبو أن تضع نفسها في وضع المرجع العالمي للتفاعل بين قضايا السياسات العامة والملكية الفكرية نظرا لدورها وخبرتها المحددة في هذا الصدد. وعليه تؤيد سويسرا الاستراتيجيات المقترحة، ولا سيما تطوير الشراكات مع سائر المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة – وتجدر الإشارة على النحو الواجب في هذا الصدد إلى إبرام اتفاق شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – ومع الحكومات والأوساط الأكاديمية والصناعية.
- وفي الختام تعلق سويسرا أهمية كبرى على الإصلاحات الداخلية الجارية في المنظمة باعتبارها جزءا من برنامج التقويم الاستراتيجي، وتؤيدها تأييدا كاملا لتحسين جودة عمل الأمانة وفعاليتها. وينبغي أن تتلقى وحدات الدعم الإداري الموارد الضرورية، سواء كانت موارد بشرية أو موارد من حيث البنية التحتية (مثل مشروع التخطيط للموارد المؤسسية). وتسلسل سويسرا الضوء على أنه من المهم أن يكون لدى الويبو موظفون يتمتعون بمؤهلات عالية وبما يلزم من خبرات. وبغض النظر عن الإدارة القائمة على النتائج ولدواعي الإدارة الرشيدة، تشير سويسرا إلى أن من الضروري أن تؤسس الويبو بنية للتدقيق الداخلي والرقابة تكون شاملة وعاملة على أكمل وجه في أسرع وقت.

الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن مجموعة البلدان العربية

اقتراح مقدم من الدول الأعضاء في الويبو من مجموعة البلدان العربية بشأن خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط
2015-2010

إضافة فقرة جديدة إلى التحديات والفرص الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثالث: تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية، يكون رقمها 5 (الصفحة 22 من الخطة)، تكون على النحو التالي:

"5" التغلب على الفجوة اللغوية. يواجه عدد كبير من الدول الأعضاء من الدول النامية والدول الأقل نمواً، تحدي الفهم والتواصل الإيجابي والتفاعل مع المناقشات الهامة والمداولات والمفاوضات في كل أقسام الويبو بما في ذلك المداولات الهامة ذات الآثار لقانونية، بسبب العائق اللغوي وعدم توفر الوثائق والمطبوعات بكل اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ويسري الأمر نفسه على إمكانية استفادة هذه الدول الأعضاء من منشورات ومطبوعات الويبو على مستوى الخبراء المعنيين بمسائل الملكية الفكرية على المستوى الوطني، وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على مدى الفائدة التي تقدمها الويبو للدول الأعضاء وتحد من القدرة على تحقيق التوافق في الآراء.

وإضافة فقرة جديدة ضمن الاستراتيجيات الخاصة بالهدف الثالث أعلاه تضاف كفقرة فرعية إلى نهاية الفقرة 6 (الصفحة 23 من الخطة) الخاصة بجدول أعمال التنمية وتنص على:

-معالجة الفجوة اللغوية. سوف تبني الويبو السياسة اللغوية الواردة في الهدف الاستراتيجي التاسع لاحقاً، من أجل تسهيل وتحقيق تفاعل إيجابي مع قضايا الملكية الفكرية، سواء على مستوى أقسام الويبو المختلفة في جنيف أو على المستوى الوطني في الدول الأعضاء.

واستبدال الصيغة الواردة في الفقرة 11 (الصفحة 42 من الخطة) من الاستراتيجيات المطروحة للفترة 2010-2015، بخصوص الهدف الاستراتيجي التاسع: "بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها، لتصبح على النحو التالي:

-صياغة سياسة شاملة للغات لمعالجة الفجوة اللغوية، وتهدف إلى استعمال جميع اللغات الرسمية الست المعتمدة في الأمم المتحدة، بما فيها لغات العمل، وذلك بصورة متكافئة وعادلة وتستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء. ويمكن تنفيذ هذه السياسة الشاملة للغات تدريجياً على أن يتم تنفيذها بصورة متواصلة ومنهجية لتنفيذ بشكل تام وكامل مع نهاية عام 2015. وتغطي هذه السياسة الشاملة للغات الوثائق الرسمية والمطبوعات والمنشورات والترجمة الفورية ومحتوى البوابة الإلكترونية للويبو. وبالتالي ستراجع الويبو القوانين والإجراءات ذات الصلة بطريقة تعكس هذه السياسة الشاملة للغات.

ترينيداد وتوباغو

الجمعيات العامة للويبو في جنيف بسويسرا من 20 إلى 29 سبتمبر 2010
تعليق: البند 9 من جدول الأعمال - الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط

نظر وفد ترينيداد وتوباغو في الوثيقتين A/48/3 و A/48/24 ويتقدم بالتعليقات التالية:

نود أن نثني على الويبو لما أنجزته من أعمال ومشاورات هائلة ساهمت في إعداد هذه الخطة وكذلك هذه الوثيقة التي تقدم ثروة قيمة من المعلومات المجموعة من عدة لجان ومنديات ومفاوضة لتيسير الرجوع إليها. وأتت مقدمة المدير العام متبصرة بشكل خاص فيما يتعلق بالتوجهات المهمة والحدود المتوقعة في مجال الملكية الفكرية. والأمر الأهم هو ما تتضمنه هذه الخطة من تشجيع ومن لمحة عن المستقبل المهم لتطور الملكية الفكرية حول العالم. ويعكس الزخم الموضح في هذه الخطة في الواقع رؤية مشابهة لدى ترينيداد وتوباغو عن تطور الملكية الفكرية لديها في المستقبل وعن الطريقة التي ينبغي أن تتطور بها الويبو لتلبي احتياجات تنمية مشابهة. وعلى غرار العديد من البلدان التي تأخذ تطوير الملكية الفكرية على محمل الجد، فإن ترينيداد وتوباغو تقدمت من تحقيق الامتثال إلى اتفاق تريبس والانشغال بوضع القواعد والمعايير إلى إذكاء الوعي بالملكية الفكرية لدى السكان عموماً. وتسعى ترينيداد وتوباغو إلى إذكاء الوعي بالدرجة التي يبلغها المبدعون ومستخدمو نظام الملكية الفكرية من المعرفة بالملكية الفكرية ومن القدرة على الانتفاع بها واستخدامها استخداماً استراتيجياً. ويمكن اعتبار ذلك انتقالاً من تطبيق الملكية الفكرية نظرياً إلى تطبيقها عملياً.

ولطالما كان الناس مبدعين حتى قبل أن توجد الويبو أو يوجد مفهوم الملكية الفكرية تاريخياً. ولم يصطحب هذا الإبداع دائماً أي معنى محدد للملكية نظراً لتدني القيمة التي كانت تولى إلى المعارف ولسهولة دخولها في الملك العام. وعلى مر الأعوام يحاول نظام الملكية الفكرية الرسمي أن يلحق بالركب من خلال الطريقة التي تصنف بها هذه المعارف وتنتشر وتستخدم لأن المعارف تتطور على قدر تطور أساليب استحداثها ونشرها، كما يتبين ذلك في الأعمال الرقمية. وسيكون استحداث المعلومات وتوزيعها في المستقبل أمراً غير مسبوق ومنقطع النظير، لكن سيتعين أن يتسم نظام الملكية الفكرية بما يكفي من المرونة والجرأة لكي يستوعب هذه المعارف. وفي هذا الصدد تبدو الأهداف الاستراتيجية والاستراتيجيات المتفق عليها قادرة على أن تمنح الويبو القدرة على أن تساعد الدول الأعضاء على رآب الصدع في مجال الملكية الفكرية وتعزيز تطبيق الملكية الفكرية. ويبدو كذلك أن هذه الأهداف والاستراتيجيات تمنح الويبو المرونة لكي تستوعب المعارف في المستقبل وربما غيرها من أشكال "المعارف القديمة" نظراً لأن المناقشات بشأن المعارف التقليدية قد تفتح أبواباً أخرى.

ولم تعتبر ترينيداد وتوباغو الويبو هيئة جامدة قط. فالملكية الفكرية مجال حي يتطور باستمرار. وعليه فالتحدي المطروح أمام الويبو في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية هو أن تكون المنظمة حية على قدر نظام الملكية الفكرية الذي تريد إدارته. وإن تحولت الويبو إلى نوع من أنواع شبكات الملكية الفكرية العالمية، فنحن متأكدون أنها ستقر بالمسؤولية والثقة العميقة اللتين تصطحبان هذه الغاية. ومسار المشاورات الشاملة والشفافية الذي استهل بالفعل سيعمق هذه الثقة التي ستولد اليقين الضروري بين المستخدمين والدول الأعضاء في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية.

ومن المتوقع أن تفرض الكفاءات والقدرات التقنية التي قد يتعين على الويبو أن تطورها أو تكتسبها قيوداً على تنفيذ الاستراتيجيات المختلفة. وهنا يبرز عنصر الموارد البشرية الأساسي الذي يولد الثقة ويؤدي إلى زيادة الرضا لدى الزبائن. وعليه قد يصبح من الضروري القيام مجدداً بالتقييم الشامل باعتباره شرطاً مسبقاً ضرورياً للمشاركة في مسار الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط

ويبدو أن جميع هذه الأهداف الاستراتيجية ستؤثر في قدرة الموارد البشرية في الويبو. وحتى لو سعت الويبو إلى البدء في تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج، فإن أي تقييم يجري سيرى من منظور فريق الاستعراض. وقد تشبه القضايا المطروحة القضايا التي تنشأ عند النظر في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في الوقت الراهن. ومن المتوخى أن ترشد

المساعدة التقنية من أجل التنمية البلدان النامية على طريق الانتفاع بالملكية الفكرية لفائدة التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ونظرا لأن التركيز ينصب على البلدان النامية، فلا ينبغي لموزدي المساعدة التقنية افتراض أن الدول الأعضاء تعرف بالضرورة نوع ومدى ومدة المساعدة التقنية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المذكورة.

ولقد لوحظ خاصة في إقليم الكاريبي العديد من الأمثلة على أنشطة المساعدة التقنية التي أنجزت لفرض برنامج واحد يناسب الجميع في عدد من الدول الأعضاء على مختلف مستويات التنمية في مجال الملكية الفكرية. وقد تكون البرامج سلمية في جوهرها وملموسة لكنها تنفذ أو تستهدف أحيانا في أوقات غير مناسبة. ويعني تدني الوعي عموما بالملكية الفكرية في إقليم الكاريبي أن المتلقين عادة ما قد يعجبون بنشاط من أنشطة الملكية الفكرية ويقدرونه، لكن تكوين كفاءة حقيقية في مجال الملكية الفكرية لن يفي بالغرض إذا لم يطبق ما تم تعلمه أو نشره على الأجل القصير. فعلى سبيل المثال يكتسي نشاط ترخيص أية تكنولوجيا أهمية أساسية لكن التطبيق الفعلي للممارسات سيتوقف على مكان المشاركين على منحى التنمية في مجال الملكية الفكرية، وإذا كان لديهم أية ملكية فكرية وأية ملكية فكرية محتملة فيتعين أن تحصل على ترخيص.

وأثناء تقييم أية حالة كما ذكر آنفا هناك مصدران أساسيان لإرشاد وصياغة الأنشطة التي تعد محددات أساسية للنجاح والإخفاق والتأخير في تحقيق أي هدف. وفي أحيان كثيرة ينصب التركيز على البرنامج نفسه وعلى الاستحقاق في جوهره. وقد تلتزم الدول الأعضاء الاضطلاع بعض الأنشطة أو قد تقترح الويبو أنشطة أخرى. وعليه قد يتوقف النجاح الذي يمكن قياسه من حيث النجاعة والتأثير والفعالية والوجاهة بالقدر ذاته على جودة صياغة التماس الدول الأعضاء واستعداد المشاركين وقيام السلطة الوطنية بالمتابعة والتنفيذ والدعم الذي تتلقاه هذه السلطات من حكوماتها. وقد تتوقف هذه العوامل على خبرة المسؤول عن المشروع ومهارته فضلا عن إدارة البرامج والمشاريع وتنسيق المساعدة التقنية من أجل التنمية. ويتعلق هذا الأمر مباشرة بالجودة المحتملة للتفاعل بين الويبو/الدول الأعضاء/أصحاب المصالح كما هو مبين في الهدف الاستراتيجي الثامن وما يتعلق به من أهداف أخرى.

وقد دلت تجربة مكتب الملكية الفكرية في ترينيداد وتوباغو على أن تجربة الصناعة أو الملكية الفكرية تضطلع بدور بارز في كيفية فهم مسؤولي البرامج لالتامسات الدول الأعضاء بشكل جيد بغية صياغة الأنشطة المناسبة في إطار المساعدة التقنية. وقد يتغير هذا المنظور وفقا للخبرة المكتسبة في إطار التحديات التي تواجهها السلطات الوطنية في البلدان النامية. ونحن نود أن نقترح أن يتضمن الأسلوب المتبع إجراء تقييم أساسي. ويركز الأسلوب المتبع حاليا على النتائج النهائية والنجاح العملي. وقد يخفق أي برنامج جيد التصميم والتنفيذ لعدم تلقي الدعم الكامل من البلدان الأعضاء وقد ينجح أي برنامج سيئ التنفيذ أو لا يفي بجهود الدول الأعضاء للخروج بأفضل ما يمكن من أي وضع عصيب. وستحدد خلفية المنظمين وتأهيمهم كذلك تحليل الثغرات – أي كيف كان يمكن تحسن أي نشاط وترديه أكثر فأكثر. وعليه ينبغي أن يرتبط النظر في تحسين جودة التفاعل بين الويبو/الدول الأعضاء/أصحاب المصالح عن كثب باستعراض قدرة الموارد البشرية في الويبو، ولا سيما فيما يتعلق بصناعة الملكية الفكرية والتجربة العملية والتجربة في مجال الفحص.

وتتطلع ترينيداد وتوباغو إلى اغتنام أية فرصة للمشاركة في مسار الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسطة ويمكنها أن تقدم آراء أكثر تحديدا إذا اقتضت الحاجة.

المملكة المتحدة

المرسل: وفد المملكة المتحدة

تاريخ الإرسال: الاثنين 27 سبتمبر 2010، الساعة 14:05:51

الموضوع: الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط

خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015

مساهمة المملكة المتحدة في مرفق تقرير الجمعيات

ترحب المملكة المتحدة بوثيقة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المقترحة التي عرضت في دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2010، وهي على استعداد لاعتماد الصيغة المقترحة كما هي. وترد فيما يلي عناصر أخرى كنا سنرحب بها.

البراءات

فيما يتعلق بالصيغة الحالية (الفقرة "7" في الصفحة 19 من النسخة العربية) "ينبغي أن يساهم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الكشف عن المعرفة بما فيه الكفاية لتمكين نقل التكنولوجيا إلى جميع الدول الأعضاء وتعميمها في تلك الدول"، فنحن نفضل الصياغة الواردة في الصفحة 22 من النسخة العربية ("ينبغي أن يساهم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الكشف عن المعرفة بما فيه الكفاية لتمكين نقل التكنولوجيا إلى جميع الدول الأعضاء وتعميمها في تلك الدول بطريقة ميسرة ووفقا للظروف الوطنية") نظرا لأن الكفاية هي مسألة من مسائل قانون البراءات الموضوعي يحددها القانون الوطني - فليس الغرض من معاهدة التعاون بشأن البراءات هو أن توائم بين نقاط قانون البراءات الموضوعي.

حق المؤلف

بالإشارة إلى تعليقات الآخرين على الإشارات إلى الإنترنت وحق المؤلف، نرى أن تأثير الإنترنت عميق لدرجة أنه يجب مناقشته في الويبو، وإن لم نفعّل ذلك فإننا نغفل محركا رئيسيا ونظاما مشكلا لحق المؤلف. وفي حين يمكن مناقشة "الإنترنت" باعتباره مفهوما شاملا في محافل أخرى على وجه صحيح، ينبغي مواصلة الرجوع إليه في الويبو.

العمل الاقتصادي

نود إضافة نص آخر في نقطة منفصلة على الأرباح في قسم الاستراتيجيات من الهدف الاستراتيجي الخامس، وهو: "9" وتطوير مقارنة متفق عليها لتحديد اقتصاد المعارف من خلال الاستثمار غير المادي تماشيا مع المكاتب الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية". ونظرا لأن جزءا كبيرا من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط يستند إلى مفهوم اقتصاد المعارف، فقد يبدو من المستحسن عدم تعريفه، لذا يلزمنا إطار كلي لقياس "اقتصاد المعارف". ونحن نرى أن من المعقول للويبو (واقصديها ومحليلها) أن تعمل في إطار الأصول غير المادية، الأمر الذي يسمح لنا بأن نحسب استثمار البلدان في مجال الملكية الفكرية، وبأن نتمكن من ربط ذلك بحقوق الملكية الفكرية المستخدمة. ومن شأن وجود هذه الصورة الكلية - أو أية صورة مكتملة في الواقع - أن يربط بين النقاش الدائر بشأن اقتصاد المعارف

والحسابات الوطنية وبرنامج النمو العالمي، ولا يمكننا من دون هذا الربط أن نوفر صورة عامة عن كيفية مساهمة الملكية الفكرية وحقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد.

ولم ينعكس الطلب العام بربط شبكات الاقتصاديين وبناء قاعدة الأدلة بمنصة التواصل (الهدف الاستراتيجي الثامن): فنحن نقترح تعديل الهدف الاستراتيجي الثامن بإضافة الجملة التالية إلى نهاية الفقرة "2" وسيط شريف لتصبح كما يلي: "وتيسير اجتماع اقتصاديي الملكية الفكرية".

التنمية

نود أن نعدل المؤشرات في الهدف الاستراتيجي الثالث لتكون على النحو التالي:

- "عدد أكبر من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر مجهزة بسياسات/أطر تشريعية متوازنة واستراتيجيات وطنية مناسبة بشأن الملكية الفكرية والابتكار"،
- و"عدد أكبر من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر مجهزة بمؤسسات قوية وقادرة على الاستجابة في مجال الملكية الفكرية وفيما يتعلق بها من مجالات، ولديها قدرة على إدارة الملكية الفكرية والانتفاع بها على نحو فعال لأغراض التنمية".

رسالة الويبو

نحن نفضل الإبقاء على كلمة "فعال" الراهنة في رسالة الويبو عوضاً عن تغييرها إلى كلمة "متاح". فكلمة فعال تم بالفعل عن أن أي أسلوب جديد يجب أن يظل فعالاً، ولا تشكل في فعالية النظام الراهن.

الولايات المتحدة الأمريكية

تعليقات من الولايات المتحدة على خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015

سبتمبر 2010

تعليقات عامة:

توضح خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 الجهد الكبير الذي بذل لبناء منظمة قادرة على الاستجابة وفعالة لتفني بولايتها في احتلال مركز الريادة العالمية في التصدي لقضايا الملكية الفكرية.

وترحب الولايات المتحدة بخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط باعتبارها عنصرا مكملا لإطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو المصمم ليتابع الأداء ويحقق النتائج. وستسهم الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط في قدرة الويبو على إبراز قابليتها للمساءلة وعلى تحقيق النتائج.

والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط هي وثيقة استراتيجية تتعلق بتوجه المنظمة والعناصر التي يمكن للويبو أن تعكف عليها. ونحن ندرك أنها تشكل رؤية شخصية للمدير العام بشأن المهام التي يمكن للويبو أن تضطلع بها في الأعوام الخمسة المقبلة. ويقدم مسار التقويم الاستراتيجي الذي اعتمد مؤخرا تفاصيل عن الطريقة التي ستضطلع بها الأمانة ببرامج عملها وتنفيذها. وتستند هذه البرامج إلى قرارات اتخذتها الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية. وتقدم الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط إرشادات محل ترحيب بشأن العوامل التي ينبغي للويبو أن تراعيها أثناء الوفاء بولايتها.

وتؤيد الولايات المتحدة اعتماد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط كما وردت في الوثيقة A/48/3. وقد اتخذ المدير العام مسارا تشاوريا غير مسبوق بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 قبل تقديمها إلى الجمعيات العامة. وهذه الخطة المعروضة في الوثيقة A/48/3 هي وثيقة متوازنة تعكس بالفعل إلى قدر كبير آراء جميع الدول الأعضاء التي شاركت في المسار التشاوري، وقد لقي تنفيذها تأييدا كاسحا. وتثني الولايات المتحدة على الويبو لما بذلته من جهود استثنائية لإجراء مشاورات شفافة وشاملة. وفضلا عن ذلك وفي ضوء جولة أخرى من المشاورات مع رئيس لجنة البرنامج والميزانية، ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة الإضافية لتقديم تعليقات أخرى بهدف إطلاع الجمعية العامة للويبو إطلاعا تاما بالإحاطة علما بالخطة. وفي هذا الصدد ترد فيما يلي تعليقات إضافية من الولايات المتحدة.

تعليقات محددة:

ترحب الولايات المتحدة بجميع الخطط/الاستراتيجيات المفصلة لتناول خدمات الويبو الأساسية وتأييدها بقوة. ويجدر تسليط الضوء في رأينا على الأهداف الاستراتيجية الأولى والثاني والثالث والرابع والسابع على وجه الخصوص. وتكتسي مشاريع الاستراتيجيات الموضوعة للتصدي إلى التحديات والفرص في هذه الأهداف أهمية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة ضرورة تطوير إطار الملكية الفكرية الدولي باستمرار ليواكب التطورات القانونية والتكنولوجية. وتحث المكتب الدولي على أن يكرس ما يكفي من الموارد للإدارات الموضوعية، ولا سيما الإدارات التي تتعامل مع البراءات والعلامات التجارية وقانون حق المؤلف، لكي يتمكن المكتب الدولي من إجراء الدراسات الضرورية ويستمر في ما درج عليه من إعداد ممتاز لوثائق العمل.

ويعد تقديم خدمات من الطراز الأول في مجال الملكية الفكرية العالمية حاسما لضمان أن يكون لدى أصحاب الحقوق وسائل ميسورة وفعالة لحماية ملكيتهم الفكرية، كما أن هذه الخدمات مهمة للغاية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو في المنظمة. ونحن نؤيد هدف الويبو في ضمان الاستثمار المناسب في تجديد وتمديد الانتفاع بالخدمات وزيادة مشاركة البلدان النامية

والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر في الخدمات والفوائد الناجمة عنها. وللتصدي لتحديات التأخر في العمل على وجه الخصوص في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ينبغي توفير المزيد من الاستثمارات لإيجاد حلول باستخدام تكنولوجيا المعلومات، مثل النفاذ إلى الإبداع الإلكتروني وأدوات الترجمة الآلية. وفي هذا الصدد يلزم إجراء إصلاحات جادة في معاهدة التعاون بشأن البراءات للتصدي إلى الأعباء الإدارية التي يواجهها العديد من مكاتب البراءات والتي تؤدي إلى تأخير كبير في معالجة الطلبات المودعة. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة أن يركز الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات على هذه المشكلة من خلال إيجاد حلول تقنية وتقليل الازدواجية في البحث والفحص إلى حد ما الأدنى بين المكاتب الوطنية. فضلاً عن ذلك وسعيًا إلى ضمان مشاركة أوسع نطاقًا في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ينبغي إجراء المزيد من الفحص لتناول بنيت رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. ولا تزال الولايات المتحدة تؤيد خفض الرسوم قدر الإمكان كوسيلة لحفز الابتكار والتنمية الاقتصادية. وحذا لو واءمت الدول الأعضاء قوانين البراءات فيما بينها للتصدي إلى الحواجز التي تعوق التجارة والنفاذ إلى المعلومات، ولا سيما المعلومات عن قضايا حالة التقنية الصناعية السابقة.

وفيما يتعلق بتنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، تثنى الولايات المتحدة على المكتب الدولي لأنه يسعى إلى مواصلة تطوير وتحسين أصول البنية التحتية للملكية الفكرية في الويبو. وتعتبر البنية التحتية للملكية الفكرية حاسمة لسير نظام الملكية الفكرية على نحو جيد، كما يمكنها أن تيسر الانتفاع بالنظام على أصحاب الحقوق ومكاتب الملكية الفكرية وعامة الجمهور في جميع البلدان - البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر. والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز البنية التحتية على المستوى الوطني لإنشاء نظم مؤتمنة في البلدان وإعداد قواعد بيانات عالمية لتحسين النفاذ إلى المعلومات هي عناصر حاسمة على وجه الخصوص لزيادة فاعلية نظم الملكية الفكرية وإنتاجيتها.

ونحن نرى أن الهدف الاستراتيجي الرامي إلى تحسين البنية التحتية للملكية الفكرية يرتبط بحاجة الويبو المتنامية إلى تطوير أنشطة ترمي إلى تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل التنمية. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة ما تظلم به الويبو من عمل في الوقت الراهن في هذا المجال. ونخص بالذكر أن كل من المكاتب الإقليمية للمساعدة التقنية وقسم بناء الكفاءات يعمل عن كثب مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية التي أنشئت حديثاً لتلبية الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على إدراج عنصر التنمية على وجه أمثل في أنشطة الويبو. ونحن نعتقد خاصة أنه ينبغي للويبو أن تركز على العمل مع البلدان لإعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية لتلبية احتياجاتها الوطنية ولزيادة النمو الاقتصادي. ووثائق الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية التي تعدها الحكومات بمشاركة من القطاع الخاص وقطاع الجامعات/مؤسسات البحوث ستساعد على إرشاد الحكومات في اختيار طريقة الانتفاع بالملكية الفكرية للتهوض بالبحث والتطوير والتجارة في مجالي العلوم والتكنولوجيا وتعزيزها. ونحن نؤيد كذلك تكريس موارد أكثر لزيادة دورات التعليم عن بعد وبرامج "تدريب المديرين" المستهدفة بغية تحسين الوصول إلى القدر الأمثل من موارد المساعدة التقنية.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الويبو تحتاج إلى أن تضمن وأن تلاحظ على وجه التحديد أن تنفيذ المشاريع والأنشطة يجري بفعالية أكبر في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، على الرغم من أن ذلك الأمر لم يسلط الضوء عليه تحديداً في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وترحب الولايات المتحدة بما بذلته الويبو من جهود في الآونة الأخيرة للتصدي إلى هذه القضية بغية رسم مسار لوضع الميزانية لمشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التي اتفق عليها مؤخراً في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية لسنة 2010 وفي مبادرة إطار الإدارة القائمة على النتائج وآلية التنسيق والرصد في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ونظام التخطيط للموارد المؤسسية الذي قررت لجنة البرنامج والميزانية في اجتماعها الماضي أنه ينبغي له أن يكرس موارد كثيرة لتحسين أداء الإدارة والتسيير في الويبو. وستساعد جميع هذه المبادرات على ضمان أن المنظمة تتابع على النحو المناسب الأداء والموارد والنتائج المتعلقة بأنشطة جدول أعمال التنمية.

وأخيراً وبخصوص تناول الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسات العالمية، تؤيد الولايات المتحدة بقوة أن ترسخ الويبو نفسها باعتبارها المرجع الأول في التفاعل بين قضايا السياسات العامة والملكية الفكرية، لأن الويبو لديها خبرة بارزة في مجال الملكية الفكرية يمكن أن تستخدمها في هذه النقاشات الدائرة بشأن سياسات الملكية الفكرية. وترحب الولايات

المتحدة بالاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق هذا الهدف، ونحن نعتقد على وجه الخصوص أن من الواعد جدا تطوير الشركات والتعاونيات لتعزيز الابتكار ونشر التكنولوجيات الرئيسية في الانتفاع بالملكية الفكرية باعتبارها أداة لتناول جوانب محددة من قضايا الرفاهية العامة. وتعتبر الشركات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات والأوساط الأكاديمية والأوساط الصناعية أساسية في زيادة التمويل والموارد التقنية والخبرات لدى القطاعين العام والخاص. وتؤيد حكومة الولايات المتحدة بشدة هذه المساعي الرامية إلى الوصول إلى أقصى حد من تأثير هذه الموارد، وتحث على تعزيز تطوير هذه الشركات.

أوروغواي

تعليقات مقدمة من وفد أوروغواي على الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط (الوثيقة A/48/3) لترفق بتقرير جمعيات الويبو

يرحب وفد أوروغواي بالفرصة السانحة لتقديم تعليقات خطية على خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط لتدرج في مرفق تقرير الجمعيات بشأن البند المعني من جدول الأعمال.

ونحن نود أن نعرب عن تأييد أوروغواي لصياغة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لكي ترشد العمل الذي تضطلع به المنظمة في الأعوام الخمسة المقبلة سعياً إلى تعزيز الابتكار والإبداع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان من خلال نظام ملكية فكرية دولي متوازن على النحو المحدد في رسالة الويبو في هذه الخطة (الوثيقة A/48/3). ونحن نود أن نشير إلى أن مستويات التنمية تختلف في "جميع البلدان"، ولكي يكون نظام الملكية الفكرية فعالاً ينبغي له أن يتكيف مع هذه المستويات وأن يتيح الحيز المتوفر في المعاهدات الدولية بشأن هذا الموضوع.

وفضلاً عن ذلك وأخذاً في الحسبان لما قاله المدير العام، السيد فرنسيس غزي، في المقدمة، فإن هذه الخطة تشكل مبادرة مشتركة بين أمانة الويبو والدول الأعضاء وهي تتماشى مع المقاربات الاستراتيجية التي اتفقت عليها هذه الدول الأعضاء. ولكن لاعتماد هذه الخطة ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء، عقب اتباع مسار من التفاوض يضمن تحقيق توازن مناسب بين مصالح جميع البلدان. وبالنظر إلى الطريقة التي عرضت بها هذه الخطة الاستراتيجية، فإن أوروغواي منشغلة بأن بعد التنمية ليس مبيناً بوضوح في بعض فصولها. كما يساورها القلق لأنه لم يتم النظر في تأثير ونطاق التعديلات على نظام الملكية الفكرية القائم أولاً في الأنشطة التشريعية المقترحة. وأوروغواي منشغلة بشكل خاص إزاء فكرة كون الويبو المنظمة الرائدة في النقاش الدائر بشأن التفاعل بين الملكية الفكرية وقضايا السياسة العامة العالمية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة على الوجه الخصوص ترى أوروغواي أن الملكية الفكرية ليست القضية المهمة في جملة مجالات منها الصحة العامة والأمن الغذائي وتغير المناخ، ولذلك لم يمكن للويبو أن تقود التفاعل بشأن هذه المواضيع، لكن يمكنها أن تقدم الإسهامات التقنية والسياسية باعتبارها منظمة حكومية دولية.

وتواجه أوروغواي في الوقت الراهن على سبيل المثال قضية قانونية دولية رفعتها شركة التبغ فيليب موريس (وهي شركة تزيد أرباحها على ضعف الناتج المحلي الإجمالي لأوروغواي) ضد سياسة الصحة العامة بشأن مكافحة التبغ في أوروغواي، وتدفع فيها الشركة بأن بعضاً من إنتاج الشركة يسلب منها، متناسية تأثير المنتجات التي تسوقها في صحة السكان وسبب وضع سياسات الصحة العامة الوطنية. ولعل حماية الصحة هي أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهي مكرسة تحديداً كبداً في المادة 8 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). فإذا كانت حقوق الملكية لتسبق الحق في الصحة، فسنسمح للشركات التي تسبب منتجاتها في الأمراض وزيادة نسبة الوفيات بين السكان بالعمل دون تنظيم.

ونود في الختام أن نشير إلى البيان الذي أدلى به وزير الصناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي، السيد روبرتو كيرمان، وهو مهندس كيميائي، في الجزء الرفيع المستوى من جمعيات الويبو بشأن التأييد المقدم إلى الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي تلبي احتياجات جميع الدول الأعضاء في الويبو.

وأخيراً نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وعن التزامنا بمواصلة العمل على نحو بناء مع الأمانة وسائر الدول الأعضاء في الويبو لإنشاء نظام ملكية فكرية متوازن يراعي مصالح جميع البلدان.

حكومة جمهورية زامبيا
موقف زامبيا من خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط
للفترة 2010-2015
سبتمبر 2010

ترحب زامبيا بخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط التي تراها بالغة الأهمية في تحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة وضمان تقاسم رؤية مستقبلها.

وهذه الخطة حاسمة على وجه الخصوص لأنها ستكون الأساس الذي ستنفق موارد الويبو بناء عليه أثناء الفترتين 2012-2013 و2014-2015. ولذلك ينبغي أن تطور هذه الخطة بما يجب من عناية وحذر لضمان أنها تلبي احتياجات أعضاء الويبو المختلفة بشكل مناسب وفعال. وترى زامبيا باعتبارها بلدا ناميا أنه ينبغي لهذه الخطة أن تركز على التصدي إلى الثغرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث البنية التحتية اللازمة لتوليد أصول الملكية الفكرية. وتحت زامبيا على أن تميل هذه الخطة إلى بناء الكفاءات لتوليد أصول الملكية الفكرية لدى الدول الأعضاء مثل دولتنا.

وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه فإن زامبيا تود أن يدرج جدول أعمال التنمية في هذه الخطة. ومن وجهة نظرنا فإن الافتقار إلى القدرة على توليد الملكية الفكرية يوضح تدني الانتفاع بنظم الإيداع الدولية مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد إلى أدنى مستوياته. وفي حالة نظام مدريد يتجلى ذلك في شكل نقص السلع والخدمات التي يمكن تسويقها دوليا - الأمر الذي يعيدنا إلى مسألة القدرة.

وفضلا عن ذلك لا يبدو أن هذه الخطة تتصدى في حد ذاتها إلى علل قرصنة حق المؤلف وتقليد العلامات التجارية المستشترية. وعلى أقل تقدير فإن خبرات الويبو تضعها في أفضل وضع يمكنها من مساعدة البلدان على رسم الاستراتيجيات للتصدي إلى هذه التحديات. وعلى النسق ذاته فإن الويبو في وضع فريد لجمع الدول الأعضاء وللتصدي معها إلى هذه التحديات، وخاصة عندما تنشأ المنتجات المقلدة والمقرصنة عبر الحدود.